وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

العنـــوان

النوافذ الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية

–دراسة حالة–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبة :
نور الإيمان روابح

إشراف الأستاذة
إلهام بوحبيلة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ مرابط محمد	الدرجة العلمية	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
الأستاذة إلهام بوحبيلة	الدرجة العلمية	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا و مقررا
الأستاذ بوجميعة عمر	الدرجة العلمية	أستاذ محاضر –أ–	مناقشا

السنة الجامعية:2021/2020

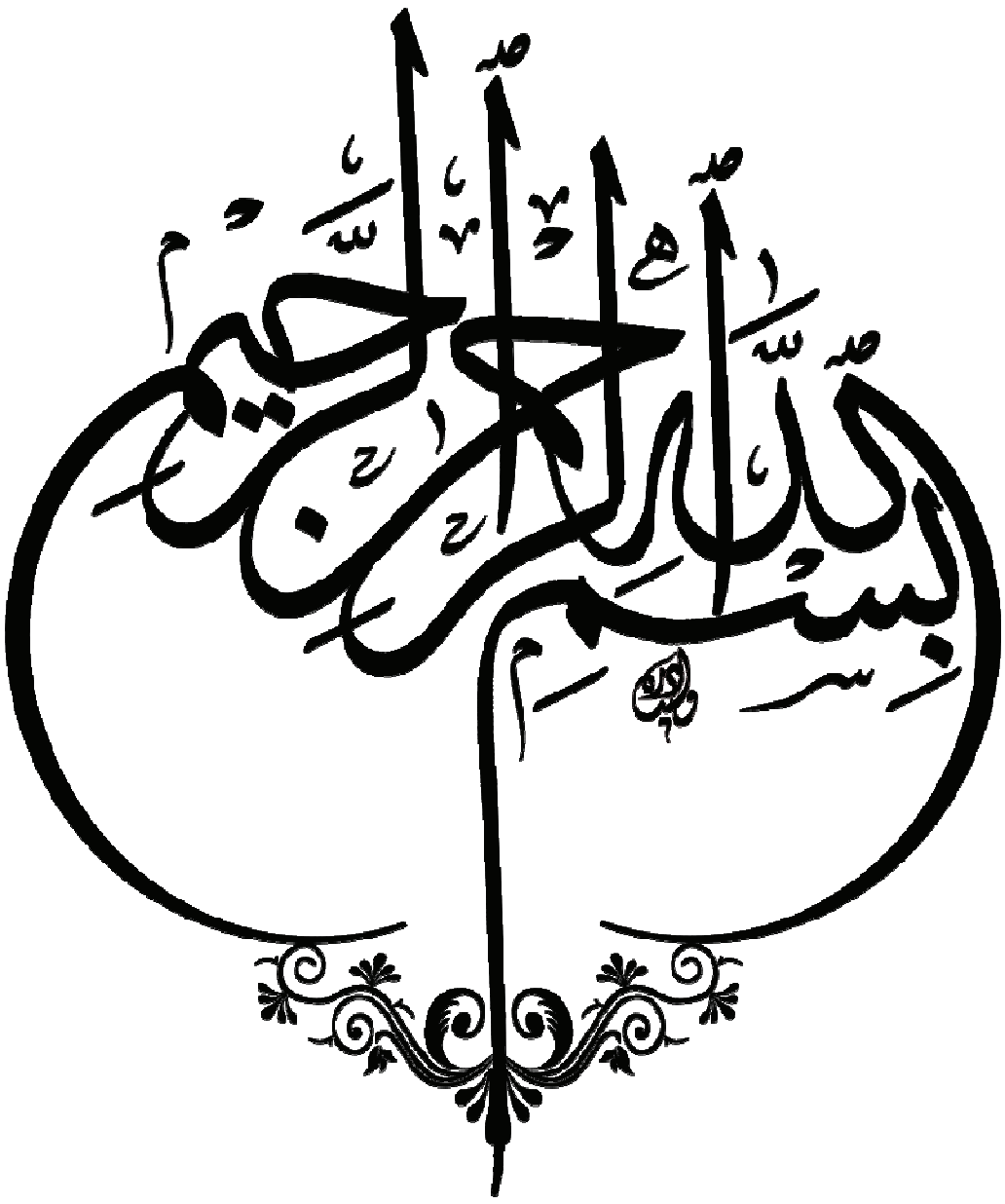
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل و أحمده على توفيقه لي لإنجاز هذا العمل المتواضع

كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأساتذة " بوزنيط غالية " و " بوحبيلة إلهام " على إرشاداتهما وتوجيهاتهما الحكمة والرشيدة

كما يطيب لي تقديم الشكر و الامتنان لجميع من قدم لي الدعم من الأقارب و الأصدقاء سائلة الله العلي الكريم أن يحفظهم و يجعل هذا العطاء في موازين حسناتهم.

الإهداء

إلى من تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الحب و الحنان و العطاء وفاءا بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت، أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من كان لي حافزا للعلم و المثابرة إلى أبي الغالي حفظه الله الذي لم يبخل علي بعطفه و دعمه

إلى أعز صديقاتي و من كانوا برفقتي و مصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة

إلى أساتذتي و كل من علمني و لو كلمة و ساهم لوصولي إلى هذا المستوى

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الشكر والعرفان

الإهداء

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تمهيد.....09

المبحث الأول: مدخل للبنوك التقليدية.....10

المطلب الأول: ماهية البنوك التقليدية.....10

المطلب الثاني: موارد واستخدامات البنوك التقليدية.....14

المطلب الثالث: أسس عمل البنوك التقليدية.....17

المبحث الثاني: مدخل للبنوك الإسلامية.....19

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية.....19

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية.....22

المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك الإسلامية.....23

المطلب الرابع: أسس عمل البنوك الإسلامية.....27

المبحث الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.....29

المطلب الأول: مقارنة من حيث هيكل الموارد والإستخدامات.....29

المطلب الثاني: مقارنة من حيث الأنشطة البنكية.....31

خلاصة.....35

الفصل الثاني: نوافذ المعاملات الإسلامية

تمهيد.....37

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية.....37

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية.....37

المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية.....42

المطلب الثالث: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية.....44

المبحث الثاني: تحديات ومعوقات النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها.....47

المطلب الأول: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية.....47

المطلب الثاني: تحديات النوافذ الإسلامية.....51

المطلب الثالث: معوقات النوافذ الإسلامية.....54

المبحث الثالث: أساليب وأشكال تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية.....55

المطلب الأول: أشكال تحول البنوك التقليدية.....55

المطلب الثاني: أساليب تحول البنوك التقليدية.....57

خلاصة.....59

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية رائدة

تمهيد.....61

المبحث الأول: تحليل بعض التجارب الدولية في تبني الصيرفة الإسلامية.....62

المطلب الأول: تحليل التجربة الماليزية.....62

المطلب الثاني: تحليل التجربة البريطانية.....67

المطلب الثالث: تحليل التجربة الإماراتية.....70

المبحث الثاني: واقع فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر.....75

المطلب الأول: مدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر.....75

المطلب الثاني: مقومات فتح نوافذ إسلامية في الجزائر.....76

المطلب الثالث: تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر.....77

خلاصة.....79

الخاتمة.....81

المراجع.....86

الملخص

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	30
(2-1)	مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية	33
(1-3)	عدد البنوك التجارية والإسلامية في ماليزيا	63
(2-3)	تطور الأصول الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010 -2018)	63
(3-3)	تطور الودائع الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة(2010-2018)	64
(4-3)	تطور التمويلات الممنوحة بالبنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة (2010-2018)	64
(5-3)	عدد المؤسسات والنوافذ التمويلية في بعض الدول الغربية وغيرها	67
(6-3)	تطور حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق البريطانية بعد فتح نوافذ إسلامية	68
(7-3)	تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني خلال الفترة (2004-2007)	69
(8-3)	سيولة بنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2007-2009)	71
(9-3)	سيولة بنك المشرق بعد فتح نافذة إسلامية (2010- 2012)	72
(10-3)	حقوق ملكية بنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية خلال الفترة(2008- 2010)	72
(11-3)	حقوق ملكية بنك المشرق بعد فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2010-2012)	73
(12-3)	توظيف الموارد لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية خلال الفترة(2007-2009)	73
(13-3)	توظيف الموارد لبنك المشرق بعد فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2010-2012)	74

مقدمـة

شكلت النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية منذ سنوات عامل جذب للبنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية، و لو في بعض صورها. و لقد تعددت صور ممارسة الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، فبينما قدمت بعضها صورة تقديم خدمة مصرفية إسلامية ضمن خدماتها التقليدية، فبعضها أنشأ نافذة إسلامية في إطار وحدة إدارية داخل الهيكل التنظيمي، و البعض الآخر أنشأ فروعا إسلامية مستقلة، فكانت الصورة الأخيرة هي الأكثر نجاحا و إقبال عليها لاسيما إذا وجدت عليها رقابة شرعية، بل و هي الأقدر على التهيئة لتحول البنك التقليدي نحو الصيرفة الإسلامية الشاملة.

و نظرا لاتساع و نمو حجم السوق المصرفي الإسلامي و تزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية بشكل كبير و متنامي من قبل شرائح عريضة في مختلف المجتمعات فقد انتقلت هذه الظاهرة من كونها ظاهرة محلية لتصبح ظاهرة عالمية يقدم عليها أكبر المصارف و المؤسسات المالية التقليدية في الغرب.

و على الرغم من أن هذه الظاهرة تعتبر اعترافا من المصارف الربوية بأهمية و نجاح العمل المصرفي الإسلامي و المصارف الإسلامية، قد تكون أيضا خطوة مشجعة للتحول للعمل بأساليب وصيغ الاستثمار الإسلامية في النظام المصرفي التقليدي إلا أن النظام المصرفي الإسلامي كأي نظام آخر له كيانه الخاص به و أسسه التي يقوم عليها و قواعده و أنظمته التي يتميز بها عن غيره، فقد اتجهت العديد من البنوك التجارية للدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية ولكن اختلفت في مدخلها في العمل البنكي الإسلامي فمنها من أنشأ فروعا إسلامية متخصصة ومنها من حول فروعه تدريجيا إلى فروع إسلامية ومنها من اختار التحول الكامل للمصرفية الإسلامية، و لذلك فهناك حاجة ماسة لدراسة ظاهرة إنشاء النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية للتعرف على حقيقة تلك الفروع و ضوابط تأسيسها و أهدافها و أنشطتها بالإضافة إلى المعوقات و التحديات التي تواجهها و سبل نجاحها.

على ضوء ما تقدم تبلورت فكرة البحث، ومن تم يمكن صياغة الإشكالية التي تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

هل تعتبر مرحلة فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية مرحلة أولى في مسار التحول إلى الصيرفة الإسلامية؟

ولمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية استوقفنا بعض الأسئلة الفرعية التي تشكل مضمون فصول هذا البحث التي اعتمدناها لتغطية الجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع:

- ما المقصود بالنوافذ الإسلامية؟
- ما هي دوافع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية؟
- هل أثبتت دراسة التجارب الدولية أن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هو خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم؟

2/ فرضيات البحث:

حتى نتمكن من الإجابة عن الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- النوافذ الإسلامية هي قيام البنك التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التقليدي لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية.
- هناك اختلافات في دوافع البنوك التقليدية للتحول نحو العمل المصرفي الإسلامي، بين دوافع عقائدية ودوافع تسويقية.
- أثبتت دراسة التجارب الدولية أن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم.

3/ أهمية الموضوع:

يعد موضوع النوافذ الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية من بين المواضيع ذات الأهمية البالغة في مجال الإدارة المالية، حيث تكمن أهميته في حاجة الناس للتعامل مع بنوك ذات توجه إسلامي بهدف زيادة إحداث الطمأنينة لديهم، واليقين بالدور الذي تلعبه الصيرفة الإسلامية ومالها من حلول للأزمات التي يعيشها العالم.

4/ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وظروف نشأتها والأسباب والدوافع لإنشائها؛
- معرفة المتطلبات اللازمة لفتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية؛
- محاولة عرض تجارب غربية وعربية رائدة على المستوى العالمي في مجال فتح نوافذ إسلامية وتحليلها وبيان الآثار المترتبة عليها.

5/ منهج وأدوات البحث:

- **المنهج المتبع:**

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات تم الاعتماد على منهجين أساسيين وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي اللذان نراهما مناسبين لموضوع البحث، حيث تم اعتماد المنهج الأول في الجانب النظري لأنه ملائم لوصف الحقائق وشرح مكونات الموضوع، بينما تم توظيف المنهج الثاني في الدراسة الميدانية فهو مناسب لتحليل وتقييم نتائج الدراسة المتوصل إليها.

- **الأدوات المستخدمة:**
- المسح الميداني للمراجع(الكتب، المجلات، المذكرات)؛

6/ أسباب اختيار الموضوع:

يرجع أسباب اختيار موضوع هذا البحث إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- **أسباب ذاتية:**
- الرغبة الجامحة في دراسة موضوع يمس الاقتصاد الإسلامي؛
- قناعتي بأن من أهم الدراسات الآن هي المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية نظرا لأهمية الموضوع.
- **أسباب موضوعية:**
- النجاح البالغ للصيرفة الإسلامية خاصة في مواجهة الأزمات المالية؛
- المساهمة في تنمية الوعي الثقافي بالمالية الإسلامية؛
- إثراء مجال البحث في المواضيع ذات صلة بالمالية الإسلامية.

7/ إطار الدراسة: من أجل معالجة مشكلة الموضوع قمنا بتحديد الاطار الموضوعي والزمني للدراسة:

- **الحدود المكانية والزمانية:**

شملت الدراسة عينة مكونة من 3 بنوك إسلامية من أربع دول، ماليزيا وبريطانيا والإمارات والجزائر واعتمدنا في تحليل هذه البنوك على التقارير السنوية المستخرجة من تلك البنوك.

8/ الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الدراسة ما يلي:

1- **دراسة سعيد بن سعد المرطان(2003):** بعنوان تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة 2003، قام الباحث في هذه الدراسة بتصنيف المؤسسات المطبقة للصيرفة الإسلامية إلى مصارف تبيع منتجات إسلامية ومصارف فتحت نوافذ إسلامية ومصارف قامت بتحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية أو أنشأت فروعا إسلامية جديدة ومصارف شقت طريقها إلى التحول دفعة واحدة، ومن ثم قام الباحث بإجراء دراسة تفصيلية للمصارف التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية أو أنشأت فروعا إسلامية، حيث استعرض الباحث في البداية آراء الاقتصاديين والشرعيين حول النوافذ والفروع الإسلامية بين مؤيد ومعارض، كما قام الباحث بتحديد كل من التحديات التي واجهتها هذه الفروع والنوافذ ومتطلبات نجاحها.

2- **دراسة السرحي (2010):** بعنوان الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل ، يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تعريف الفروع الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها وأهم أهدافها، ومن ثم قام الباحث بعرض الضوابط الأساسية اللازمة لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية حيث بين الباحث وجود عدة ضوابط أهمها: الضوابط الشرعية، الضوابط المالية والضوابط المحاسبية والإدارية وغيرها من الضوابط، وقد توصل الباحث إلى أن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي معوقات إدارية ومعوقات ذات صلة بالموارد البشرية ومعوقات ذات صلة بالنظم والسياسات، من أجل ذلك أوصى الباحث لضمان نجاح الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية ضرورة تطبيق المبادئ الرئيسية التالية: التخطيط العلمي أو الإلتزام الشرعي أو للإعداد المناسب للكوادر البشرية بالإضافة إلى ضرورة تطوير النظم والسياسات الملائمة.

3- **دراسة الشناق (2011):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حكم فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، والتعرف على المفاهيم الأساسية والضوابط والأحكام الشرعية والآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية، وتناولت هذه الدراسة التعريف بالنوافذ الإسلامية والدوافع وراء إنشائها، والتقدير الشرعي والاقتصادي للنوافذ وتقييم أداء النوافذ الإسلامية إلى جواز فتح النوافذ

الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية شريطة الإلتزام بالضوابط الشرعية، وضرورة الفصل المالي والإداري وجواز التعامل مع النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية في حال عدم توافر المصارف الإسلامية، أي للضرورة وأن الدافع الأساسي لقيام المصارف التقليدية هو تعظيم أرباحها، وأوصت الدراسة المصارف التقليدية التحول الكامل إلى العمل المصرفي الإسلامي، وضرورة الالتزام بالضوابط الشرعية والالتزام بتعيين هيئة رقابة شرعية، لإثبات مصداقية عملها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

4- **دراسة مريم سعد رستم (2014):** " تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية "، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية تضمنت هذه الدراسة موضوع تقييم المداخل المتبعة في تحول المصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي هدفت إلى اقتراح نموذج تطبيقي للتحول يلائم طبيعة عمل المصارف التقليدية في سوريا، وقد توصلت الباحثة إلى العديد من النتائج أهمها:

– مدخل التحول الكلي أدى إلى حدوث تحسن جوهري في جميع مؤشرات الدراسة (السيولة، الربحية والنشاط) للمصرف محل الدراسة.

– مدخل التحول الكلي هو المدخل الأفضل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية، حيث حقق المصرف أعلى نسبة توظيف لموارده مقارنة بالمصارف الأخرى محل الدراسة.

9/ صعوبات الدراسة: تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتني خلال قيامي بهذا البحث:

- قلة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع؛
- ندرة المراجع حول النوافذ الإسلامية؛

10/ هيكل الدراسة:

لإنجاز الدراسة ومن أجل معالجة إشكالية البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول، وفقا لما يلي:

سيتم خلال الفصل الأول استعراض مختلف المفاهيم العلمية النظرية المتعلقة بالبنوك التجارية والبنوك الإسلامية حيث تضمن الفصل ثلاث مباحث، الأول تناول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، وكذا أساس عملها، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى البنوك الإسلامية وأسس عملها، أما المبحث الثالث فعرض مقارنة بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية.

أما الفصل الثاني حول النوافذ الإسلامية، تضمن بدوره ثلاث مباحث، حيث يعالج المبحث الأول مفاهيم عامة حول النوافذ الإسلامية وكذا دوافع ومتطلبات فتحها، بينما يتناول المبحث الثاني منتجات النوافذ وضوابط

تأسيسها ومختلف المعوقات التي تواجه، أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لعرض أساليب وأشكال تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية.

ومن خلال الفصل الثالث سيتم دراسة تجارب دولية رائدة في فتح نوافذ إسلامية، تضمن مبحث واحد تم عرض فيه التجربة الماليزية والبريطانية وتجربة الإمارات وكذا واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تمهيد

- ✓ المبحث الأول: مدخل للبنوك التقليدية
- ✓ المبحث الثاني: مدخل للبنوك الإسلامية
- ✓ المبحث الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

خلاصة

تمهيد

يعتبر القطاع البنكي ركيزة من ركائز النظام الاقتصادي و المالي لأي دولة ، نظرا لأهميته في المساهمة في إمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته و تطويره فالبنوك من خلال تأديتها لوظائفها تقوم بجمع المدخرات لإعادة توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية. و مع تطور النشاط الاقتصادي ازدادت أهمية البنوك و اتسع مجال نشاطها.

في ظل الأحداث التي شهدتها ساحة الاقتصاد العالمي و مع انتشار الاقتصاد الإسلامي جاءت البنوك الإسلامية منافسا قويا للبنوك التقليدية ذلك لتميزها بخصائص تختلف عن نظيرتها التقليدية بتقديم خدمات تقوم على الشريعة الإسلامية، وبناءا على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول كل من البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، من خلال خصائصها وأهدافها وأسس عملها وإجراء مقارنة بينهما، وهذا يستلزم دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل للبنوك التقليدية

المبحث الثاني: مدخل للبنوك الإسلامية

المبحث الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية

المبحث الأول: مدخل للبنوك التقليدية

لعل أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من البنوك في النظام المصرفي هو انتشارها في المجتمع بشكل واسع وكبير، و ما يترتب على ذلك من التسهيل على الأفراد في الحصول على الخدمات المصرفية ، و في ذات الوقت يجعل هذا القطاع من البنوك التجارية أكثر قدرة على جمع أكبر كمية من الودائع و منح التسهيلات المصرفية مما يترك أثرا بالغا في الاقتصاد القومي.

المطلب الأول: ماهية البنوك التقليدية

تعتبر البنوك التقليدية من أهم المؤسسات التي تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية و ذلك من خلال تجميع الموارد المالية و استخدامها في مجالات استثمارية بما يحسن كفاءتها و يعزز من مكانتها في الساحة الاقتصادية .

أولا: تعريف البنوك التقليدية

يعرف علماء المالية و الاقتصاد البنوك التجارية بأكثر من صيغة نذكر منها :

- هي المؤسسات أو المنشآت الائتمانية التي تقوم بحفظ النقود المودعة لديها بصفة أمانة قابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير مع منح الائتمان قصير الأجل.[1]
- يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع و منح الإئتمان و البنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أمولا فائضة، و بين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال.[2]
- هي البنوك التي تعتمد على الحصول على ودائع الأفراد و الهيئات سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإخطار، و إعادة استثمارها لفترات قصيرة أو متوسطة الأجل في استثمارات بحيث يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر و ذلك من خلال المساهمة في تمويل التجارة الداخلية و الخارجية.[3]

و على الرغم من عمومية التعاريف السابقة إلا انه يمكن من خلاله تمييز المصارف التجارية عن باقي المؤسسات المالية أو المؤسسات المالية أو المصارف المتخصصة الأخرى. فقبول الودائع و منح القروض هي التي تتيح للمصرف التجاري خلق النقود و هذا ما يميزها عن المؤسسات المالية الأخرى و قبول الودائع بأنواعها المختلفة هو ما يميز المصارف التجارية عن بقية المصارف المتخصصة الأخرى.

---

[1] محمد مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص34

[2] سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص14

[3] مكرم عبد المسيح باسيلى، **المعاملات المصرفية المحاسبة و الإستثمار و تحليل القوائم المالية**، الناشر المكتبة العصرية، 2008، ص9

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات و تتمثل أهمها في النقاط التالية:[1]

– تعد ركيزة الجهاز المصرفي لأي بلد، كونها من المؤسسات الأساسية ضمن الهيكل المصرفي بعد البنك المركزي، غير أن ما يميزها عن هذا الأخير أنها تتعدد و تتنوع و تنتشر في العديد من المناطق بقدر إتساع السوق النقدي و النشاط الاقتصادي على عكس البنك المركزي الذي يترأس فقط الجهاز المصرفي للدولة؛

– تنفرد دون غيرها من المؤسسات المالية و المصرفية الأخرى بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم؛

– ما يميز البنوك التقليدية عن غيرها من المؤسسات هو خلقها لودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض و الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، كما أنها تمنح أنواعا مختلفة من القروض سواء القصيرة ،المتوسطة أو طويلة الأجل، و هو ما يتيح فرصا متنوعة للمقترضين؛

ثالثا: أهمية البنوك التقليدية

تلعب البنوك التجارية دورا هاما في الحياة الاقتصادية المعاصرة لما تكلفه من حفظ النقود و حشد لموارد المجتمع المالية و سد لحاجات البلد من مختلف أنواع الائتمان المتفاوتة الآجال و إنشاء وسائط للتدفق المالي، وتظهر أهمية البنوك التقليدية بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوافرات المحققة من الحجم الكبير و ذلك لما يلي:[2]

– هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس صحيح بالشروط و المدة الملائمة للاثنين؛

– بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛

– نظرا لشيوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية؛

– يمكن للمصارف نظرا لكبر الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الآجال؛

– إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بأصول قريبة من النقود تذر عائدا مما يقلل الطلب على النقود؛

[1] أحمد عبد العزيز النجار، **حركة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار سبرينت للنشر، مصر، 1993، ص،ص 17–18.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر، الأردن، 2006، ص19.

– تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة؛

رابعا :أهداف البنوك التقليدية

تهدف البنوك التجارية إلى تعظيم الربح بالإضافة إلى السيولة و الأمان و من هذا المنطلق يمكن تقسيم أهداف البنوك التجارية إلى ثلاثة أقسام محددة ينبغي على إدارة البنك التجاري السعي لتحقيقها:[1]

أ- **الربحية:**

و هي صافي الربح بعد طرح مجموع نفقاته من إيراداته الكلية، و هي مؤثرة على قوة مركز الصرف، و قدرته على توظيف أمواله.

ب- السيولة:

و هي قدرة المصرف على مواجهة أي طلب على ودائعه بسرعة، و دون التعرف إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله و يتطلب ذلك ضرورة توزيع موارد الصرف على أنواع مختلفة من الأصول، لأن من غايات السيولة تعزيز ثقة المودعين و الدائنين في المصرف و مؤشر على الإدارة الجيدة لأمواله، و تأكيدا على قدرته للوفاء بالإلتزامات.

ج- الأمان:

درجة الأمان هي مشكلة مرتبطة بالربحية و السيولة و هي مدى ملائمة رأس المال لإجمالي الودائع و إجمالي الموجودات، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء المباني و العدد اللازمة لعمل المصرف تعني أيضا قدرته على مواجهة الخسائر الغير متوقعة و مواجهة الطلب الغير متوقع على السيولة.

خامسا: وظائف البنوك التقليدية

تتركز معظم عمليات البنوك في قبول الودائع و من ثم إعادة استثمارها بشتى أنواع و مجالات الاستثمار المختلفة:[2]

[1] خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج، عمان، 2003، ص، ص 163-164.

[2] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات و تطبيقات**،

أ- الوظائف التقليدية:

أ- **أ تلقي أو قبول الودائع:** من مختلف الجهات و الودائع أنواع أهمها:[1]

- **ودائع جارية:** هي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.
- **ودائع لأجل** : و هذه الودائع يقوم اصحابها بإيداعها لفترات زمنية يتفق عليها البنك مع المودع، و بذلك فإن هذه الودائع تعتبر إلتزاما على البنك شأنها في ذلك شأن الودائع الجارية، و لكن تقوم البنوك التجارية بدفع فائدة على هذه الودائع، و هذا النوع من الودائع يستطيع العميل سحبها عند حلول آجالها.

أ- **ب تقديم القروض:** يعمل البنك على توظيف موارده في شكل إستثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة و الربحية و تنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين:[2]

- **قروض بضمانات مختلفة:** أي قروض بضمانات المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية، عقارات و غيرها.
- **قروض بدون ضمانات:** حيث يكون الضمان شخصيا و يستند على السمعة الإئتمانية للأشخاص.

أ- **ج خلق النقود:** تتعامل البنوك بصورة رئيسية بقبول الودائع من الأفراد، و منها بشكل قروض يتم إستخدامها في تمويل نشاطات إستثمارية و إقتصادية مختلفة، حيث أن قيامها بهذه الوظيفة ساعدها على أن تكون جهة ثانية مع البنك المركزي تؤثر على كمية النقود الموجودة في الإقتصاد ذلك بمنح قروض تشتق مبالغها من الودائع الأولية فتزيد من العرض الكلي للنقود.[3]

ب- الوظائف الحديثة

و تتمثل هذه الوظائف فيما يلي:[4]

- **تمويل عمليات التجارة الخارجية** : تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين و المصدرين من خلال فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

- **تحصيل الشيكات** : تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع، أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

---

[1] متولي عبد القادر، **إقتصاديات النقود و البنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص61.

[2] العاني إيمان، **البنوك التجارية و تحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007، ص6.

[3] حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2013، ص29.

[4] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص41.

– **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها** : الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة، السند الأدنى، أذونات الخزينة، و يقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه، و قد يحدث أن يقع حاملوا الأوراق التجارية في أزمة سيولة مما يضطرهم إلى اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك التجارية نتيجة تحويل الأخطار إليها.

– **إدارة محافظ الاستثمار**: تعمل البنوك التجارية على شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها و لحساب العملاء و كذلك متابعة الأسهم و السندات من خلال تطور الأسعار.

– **تقديم الاستشارات و دراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير**: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم و يتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل و كذا طريقة السداد و تواريخها، و قد اكتست هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب و طرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع و قيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

– **التعامل بالعملات الأجنبية**: تتم عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا و ذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف و قد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود و لأغراض معينة كالدراسة و العلاج...

– **إصدار البطاقات الإئتمانية**: من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، و يتيح هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر و منح أو الحصول على إئتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الإئتمان يوفر نوعا من أنواع الإئتمان.[1]

– **عمليات الإيجار العادي للأموال المنقولة و غير المنقولة**: فيما يخص البنوك و المؤسسات المخولة بإجراء عمليات إيجار مقرونة بحق خيارات الشراء (القرض الإيجاري).[2]

المطلب الثاني : موارد و إستخدامات البنوك التقليدية

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الإقتصادية الأخرى رغم إختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها إلا أنها لها نفس مصادر التمويل شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأخرى، و في هذا الصدد يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية و ذلك على النحو التالي:

[1] العاني إيمان، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص217.

أ- **الموارد:**

و تتمثل موارد البنوك التجارية فيما يلي:[1]

أ- **أ الموارد الذاتية(الداخلية):** وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها داخلي و تشمل:

- **رأس المال المدفوع:** وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك و عادة لا يشكل على نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.
- **الاحتياطات** : وهي نسبة من الأرباح السنوية تضاف إلى رأس المال و نميز نوعين من الاحتياطات هما:

✓ **الإحتياطي القانوني:** وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الإحتياطي النقدي و حده الأقصى.

✓ **الاحتياطي الخاص:** وهو إحتياطي إختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقا لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي فضلا عن ذلك هناك نوع آخر من الاحتياطي لا يظهر في ميزانية البنك أو في سجلاته كونه احتياطي سري و نلمس هذا النوع من الاحتياطي في الأشكال التالية:

- تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل اكبر؛

- تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه؛

- **الأرباح غير الموزعة:** عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها، و الباقي يضاف إلى رأس مال البنك تجدر الإشارة بأن دور رأس المال و الاحتياطات هو ضمان حقوق المودعين و الدائنين على حد سواء.

أ- **ب الموارد الخارجية:** و هي تلك الموارد التي يكون مصدرها خارج البنك التجاري و تشمل أساسا:

- **الودائع:** وهي من أهم موارد البنوك التجارية حيث تتشكل في الظروف العادية بنسبة هامة من إجمالي موارد البنك و هي على عدة أنواع و كل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى وهي: ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار، ودائع التوفير.
- **القروض:** من مصادر أموال البنوك التجارية نجد الاقتراض و الذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة منها: البنك المركزي، المؤسسات المالية و النقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية. فقد يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة إلى سيولة مما يضطره إلى اللجوء للاقتراض لمواجهة مثل هذه الظروف، كأن يقع في أزمة سيولة نتيجة تقدم عدد كبير من المودعين لسحب ودائعهم مما يلجأ إلى الاقتراض لمواجهة طلبات السحب.

[1] خبابه عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013، ص، ص 179-180.

ب- الاستخدامات:

و تتمثل استخدامات البنوك التجارية في:[1]

ب- أ النقدية: عندما نتناول استخدامات البنك لموارده نلاحظ التدرج في درجات السيولة التي تتمتع بها استخداماته المختلفة. فالأصول الكاملة السيولة تتمثل في احتفاظ البنك التجاري بالنقدية، و تمثل النقدية جزءا هاما من قيمة إجمالي الأصول في البنوك التجارية. و تتمثل النقدية في النقود القانونية، و كذلك النقود المساعدة و هي عملات مساعدة معدنية و أوراق نقد حكومية، سواء كان البنك يحتفظ بالنقدية في الخزينة أو لدى البنك المركزي أو يحتفظ بها لدى البنوك التجارية المحلية أو البنوك الأجنبية، و لما كانت هذه الأصول كاملة السيولة و لا تدر عائدا أو ربح فهي أرصدة عاطلة، وظيفتها الأساسية هي مواجهة طلبات السحب الجارية لعملاء البنك.

ب- **ب الاستثمار في الأوراق المالية:** تتكون محفظة الأوراق المالية عادة من أوراق مالية عامة و أوراق مالية خاصة.

- **الأوراق المالية العامة:** و تشتمل الأوراق المالية العامة على سندات ذات آجال متفاوتة تصدرها الحكومة أو الخزانة العامة مقابل فائدة معينة، و تشتري البنوك التجارية هذه السندات لتحقيق هذا عائد، و كذلك للاقتراض بضمانها من البنك المركزي مما يجعلها متميزة بدرجة كبيرة من السيولة .
- **الأوراق المالية الخاصة:** أما الأوراق الخاصة فتتكون من الأسهم و السندات التي تصدرها الشركات و المؤسسات الخاصة و كذلك أسهم الشركات الفرعية التي يساهم البنك في إنشائها.

ب- ج الأوراق المخصومة: و هي تضم مجموعة الأصول أو الاستخدامات شديدة السيولة، و تتمثل في الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل(أذونات الخزينة) و الأوراق التجارية كالكمبيالات و السند الأذني. ويرى بعض الكتاب إدماج الأرصدة شبه النقدية المتمثلة في حسابات مستحقة على البنوك المحلية أو في الخارج ضمن هذا البند من بنود الاستخدامات أو تحت بند مستقل عن بند الأرصدة النقدية الحاضرة. و لكن يرى البعض الآخر إدماجها تحت بند النقدية الحاضرة حيث أنها تمثل أرصدة نقدية مودعة لدى البنوك المحلية أو الأجنبية أو قروض قابلة للتحول الفوري إلى السيولة الكاملة و هذا هو الراجح.

ب- د القروض و السلفيات: تمثل القروض و السلفيات البند الرئيسي ضمن بنود الاستخدامات المختلفة حيث تغلب اعتبارات الربحية على اعتبارات السيولة. فإذا كانت الودائع لأجل مصدر عنصر التكلفة الرئيسي في تشغيل البنك التجاري فإن القروض و السلفيات تمثل الاستخدام الذي يحقق للبنك التجاري الجزء الأكبر من إيرادات التشغيل.و القروض و السلفيات تعتبر بمثابة ائتمان قصير الأجل تقوم به البنوك التجارية لتغطية احتياجات النشاط الاقتصادي من رأس المال العامل. و بالطبع تقل درجة السيولة التي تتمتع بها القروض و

[1] عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية و الشرعية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص22.

السلفيات حيث لا يمكن الحصول عليها على الفور و قبل ميعاد استحقاقها دون التعرض لخسارة ما. و قد يمنح البنك التجاري هذه القروض و السلفيات مقابل ضمان عيني أو بدون ضمان عيني.

ب- هـ أرصدة مدينة متنوعة: تشتمل على العديد من الاستخدامات التي يوظف فيها البنك التجاري موارده. فقد يتجه البنك إلى الاشتراك في أنشطة صناعية أو زراعية مختلفة عن طريق تقديم القروض طويلة الأجل، فقد تشترك البنوك في إنشاء مشروعات استثمارية مع كل من القطاع العام و القطاع الخاص و الأجنبي.

ب- و الأصول الثابتة: و تتمثل في مجموعة العقارات التي يملكها البنك و يمارس فيها نشاطه بالإضافة إلى الأصول الثابتة الأخرى مثل: الأثاث، السيارات، الحاسبات، أجهزة آلية و إلكترونية، و وسائل النقل.

المطلب الثالث: أسس عمل البنوك التقليدية

البنوك التقليدية وسيط مالي، أي تتوسط بين طرفين: ذوي الفائض و ذوي العجز فالبنوك التقليدية تتولى توجيه الفائض من الثروة لدى الفئة الأولى إلى الأكثر حاجة لها من أفراد الفئة الثانية، ثم هو يربح من خلال هذا التوجيه، حيث الآلية قائمة على أساس سعر الفائدة.

الأسس الحاكمة لأعمال البنوك التقليدية :

تتمثل الأسس الحاكمة لأعمال البنوك التقليدية في عدة نقاط أهمها:[1]

- **سلعية النقود:** يقوم التعامل المصرفي التقليدي على أساس اعتبار النقود سلعة يتم الاتجار فيها لا بها، حيث تعتمد البنوك التقليدية على إصدار مجموعة من الخصوم المالية التي يفضلها المقرضون بأسعار منخفضة و تقوم بتوظيف هذه الأموال في أصول يفضلها المقترضون عند عائد توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوع للمودعين.

- **تجميع الودائع و المدخرات استنادا إلى قاعدة الدائنية و المديونية:** إن الوظيفة الرئيسية للبنوك التقليدية تكمن في قيامها بتجميع الودائع بمختلف أنواعها حيث تمثل عملية اقتراض البنك، أو حصوله على ودائع و مدخرات الخاصية المهمة و المستمرة من خلال تاريخ البنوك، و يعتمد البنك على قوة هذه الودائع و مدى كفايتها عند ممارسة عملياته المصرفية، و عليه أن يحسن استخدامها حتى يوطد مركزه المالي، و بالتالي يتمكن الحصول على ثقة الأفراد لاستقطاب ودائعهم.

- **توظيف الموارد اعتمادا على منح القروض و التسهيلات الائتمانية بصفة مستمرة:** تقوم البنوك بتوظيف الموارد المتاحة و تقدم التسهيلات المصرفية بعد استبعاد احتياجات السيولة النقدية للأفراد و المؤسسات طالبي

[1] محمد محمود المكاوى، **الاستثمار في البنوك الإسلامية**، دار رؤية للنشر و التوزيع، 2011، ص،ص 19-20.

التمويل. و إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي للأموال في البنوك التقليدية، فإن تقديم القروض هو الاستخدام الرئيسي لتلك البنوك، بالإضافة إلى كونها المصدر الأول للربحية.

– **الفائدة:** الفائدة المصرفية هي العائد الذي تحصل عليه البنوك التقليدية عند منح القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد و المؤسسات، و هو ما يحصل عليه المودعون و المدخرون مقابل مدخراتهم في تلك البنوك و بما أن البنوك التقليدية تقوم بالوساطة بين المقرضين و المقترضين، فإن سعر الفائدة يعتبر تكلفة بالنسبة لها عندما تدفع الفوائد على الودائع المصرفية و يعتبر إيرادا عندما تحصل عليه من القروض التي تمنحها. و بهذا يتمثل العائد الرئيسي للبنوك التقليدية في الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة و المدينة.

– **التنوع المالي:** تقوم البنوك التقليدية بالحصول على الأموال من مصادر متنوعة و بآجال مختلفة من المودعين، و تقوم بإعادة توزيع آجال الودائع و تحويلها إلى توظيفات قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل للمقترضين. وتجري البنوك التنويع بقصد مواجهة مخاطر الإقراض و الاستثمار، و ذلك بتمويل العديد من الأصول التي تتميز بتنويع العائد و الخطر، و يطلق على هذه العملية التنويع المالي، مما يساعد على توزيع احتمال وقوع المخاطر و العائد على أكثر من أصل لتعظيم العائد المتوقع.

المبحث الثاني: مدخل للبنوك الإسلامية

لقد خطت المصارف الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي حيث يظهر ذلك من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، كما أصبحت منافسا للبنوك التقليدية رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل، و الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها و الأسس التي تقوم عليها.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تختلف البنوك الإسلامية عن غيرها من المؤسسات المصرفية و البنوك الأخرى من حيث الأساس الشرعي العقائدي بإلتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية و تجنبها التعامل بالفائدة.

أولا: تعريف البنوك الإسلامية

تعددت تعاريف العلماء و الباحثين للبنوك الإسلامية فمن التعاريف الشائعة عن البنوك الإسلامية أنها كل مؤسسة مالية تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها بعدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء بوصفه تعاملا محرما شرعا.[1]

- مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية و الخدمة من خلال دورها كوسيط مالي بين المدخرين و المستثمرين و تقديم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية.[2]
- عرف الدكتور أحمد النجار البنوك الإسلامية على أنها: مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها في إطار الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي و تحقيق عدالة التوزيع و وضع المال في المسار الإسلامي.[3]
- المصرف الإسلامي مؤسسة إستثمارية مصرفية إجتماعية تتعامل في إطار الشريعة الإسلامية، تعمل على تعبئة الموارد المتاحة، و توجيهها إلى الإستثمارات التي تخدم أهداف التنمية الإقتصادية و الإجتماعية إضافة إلى القيام بالأعمال المصرفية اللازمة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية.[4]

لذا يمكن القول بأن البنك الإسلامي عبارة عن مؤسسة مالية تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس القرض أو المضاربة و إستثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل و إستثمار لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال. و يعتبر هذا البنك أحد مكونات النظام المالي و يلتزم بتطبيق القوانين التالية: قانون البنك المركزي، قانون الشركات المساهمة و قانون

[1] أحمد شعبان محمد على، **الصكوك و البنوك الإسلامية أدوات لتحقق التنمية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص55.

[2] فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004، ص، ص 20،21.

[3] شهاب أحمد سعيد العزيزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص 11.

[4] رائد نصري أبو مؤنس، **تمويل خدمات المنافع في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص34.

التجارة على أن لا يتعارض تطبيق هذه القوانين مع الأحكام الشرعية، وهذا يعني أن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تؤدي الأعمال المصرفية و التمويلية و الإستثمارية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيا: خصائص المصارف الإسلامية

هناك خصائص أساسية تميز المصرف الإسلامي عن غيره و من أهم هذه الخصائص:

– **استبعاد التعامل بالفائدة(الربا):** تشكل هذه الخاصية المعلم الرئيسي للمصرف الإسلامي و بدونها يصبح مثل المصارف التقليدية، و ذلك لأن الإسلام يحرم التعامل بالربا و يهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم و الغرم بدلا عن الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة. و يمثل عدم التعامل بالفائدة علامة واضحة مميزة للمصرف الإسلامي و وجودها يتفق مع البنية السليمة للمجتمع الإسلامي، و تضفي على أنشطته دوافع عقائدية تجعل القائمين عليها يستشعرون أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل تجاري يهدف إلى تحقيق الربح فقط.[1]

كما توجد خصائص أخرى تتمثل في:[2]

– **ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:** و يأتي هذا من ناحية أن المصارف الإسلامية بطبيعتها الإسلامية تزاوج بين جانبي الإنسان المادي و الروحي و لا تنفصل في المجتمع الإسلامي الناحية الاجتماعية عن الناحية الاقتصادية فالإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل في جوانب الحياة المختلفة و يعتبر الإسلام التنمية الاجتماعية أساسا لا تؤدي التنمية الاقتصادية بثمارها إلا بمراعاته.

– **إحياء نظام الزكاة:** حيث تقوم هذه المصارف و انطلاقا من رسالتها السامية التوفيق بين الجانبين الروحي و المادي معا، لذلك أقامت هذه المصارف صندوقا خاصا لجمع الزكاة تتولى هي إدارته و هي بذلك تؤدي واجبا إلا هي فرضه الله على هذه الأمة.

– **القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار:** تقوم المصارف و انطلاقا من وظيفتها الأساسية في التقيد في معاملاتها بالأحكام الشرعية بالقضاء على الإحتكار الذي تفرضه بعض شركات المساهمة على أسهمها فإن هذه الشركات تلجأ إلى إصدار أسهم تمكنها من الحصول على رأس مال جديد و إبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط أما المصارف الإسلامية فإنها لا تصدر السندات نظرا لأن فقهاء الشريعة قاموا بحرمتها بل أنها و بهدف زيادة رأس المال و التوسع في أعمالها تفتح باب الاكتتاب على أسهمها أمام جميع الراغبين في ذلك.

[1] أحمد سليمان خصاونه، **المصارف الإسلامية**، دار جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص72.

[2] عبد الرزاق رحيم الهيتي،**المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 1997، ص 193.

ثالثا: أهداف البنوك الإسلامية

يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و الغايات النهائية تختلف في بعض الجوانب عن تلك الموجودة في البنوك التقليدية، فهو يخدم مؤسسيه و مساهميه عن طريق السعي لتحقيق الربح، كما يعمل على دفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية و في نفس الوقت يحقق التكافل الاجتماعي و يساعد الطبقات المحدودة الدخل مراعيا في كل ذلك ضرورة نشر قواعد المعاملات المالية الإسلامية.

و تتمثل أهداف البنوك الإسلامية فيما يلي:[1]

أ- **أهداف خاصة بالبنك الإسلامي:** و تتمثل في السعي إلى تحقيق ربح معقول لملاك البنك عن طريق:

-العمل على زيادة حصة البنك من السوق المصرفي الإسلامي بما يدعم مركزه التنافسي.

- تطوير رقم أعمال البنك بما يسهم في زيادة أرباحه و دخل ملاكه و مساهميه.

- إشباع الحاجات المصرفية للمتعاملين المسلمين و حق غير المسلمين بما يساعد على زيادة عدد عملائه.

- تحسين المستوى المعيشي لموظفيه حتى يضمن ولائهم و وفائهم.

ب- الأهداف الثقافية للبنك الإسلامي: و تتمثل في محاولة إحياء المعاملات المالية المستمدة من الشريعة الإسلامية و تطبيقها في الواقع العملي و ذلك بنشر الوعي المصرفي الإسلامي بواسطة:

- إنشاء مواقع على الإنترنت تعرف بهذه المعاملات و تبسطها للجمهور و تقدم الدليل على مشروعيتها من الكتاب و السنة و الإجماع. كما ترفقها بفتاوى و توضيحات كبار العلماء و المختصين في المجال المصرفي.

- طبع كتيبات و مطويات تعريفية، توزع على العملاء و عامة الجمهور.

- عقد ندوات دورية و ملتقيات تجمع كبار العلماء و المختصين للإطلاع على تجاربهم و تبادل الخبرات.

ج- الأهداف التنموية للبنك الإسلامي: في إطار سعيه لتحقيق أهدافه الخاصة فإن البنك الإسلامي يسعى في آن واحد لتجسيد مجموعة من الأهداف التنموية و ذلك من خلال توجيه أنشطته إلى:

- محاربة الفقر و رفع المستوى المعيشي للسكان و الحد من البطالة.

- تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة و صناعة و تجارة و الحرف اليدوية.

- الاهتمام بقطاع السكن و التعمير للتخفيف من حدة أزمة السكن.

---

[1] بوحيضر رقية، **إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012، ص 115.

د- الأهداف الاجتماعية للبنك الإسلامي: يسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال ما يلي:

- مساعدة الفئات الفقيرة و المعدومة الدخل و المريضة و التكفل بتعليم فئات معينة سواء داخليا أو خارجيا.

- المساهمة في محاربة الآفات الاجتماعية بمختلف أنواعها.

- المساهمة في حماية البيئة و تقديم الدعم المالي للمنظمات و الأجهزة المهتمة بذلك.

- جمع الزكاة و توزيعها و يستفيد من الزكاة فيستثمر و يستفيد في هذا الجزء المهم من الإقتصاد الإسلامي.[1]

المطلب الثاني: وظائف البنوك الإسلامية

أ- **قبول الحسابات(الودائع)المصرفية:** تعرف الوديعة المصرفية بأنها الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى المصرف على أن يتعهد المصرف برد مساو لها إليهم أو نفسها لدى الطلب، و بالشروط المتفق عليها و يقوم المصرف بالبحث عن أفضل طرق الإستثمار و أكثرها عائدا، لينصح عملائهم و يشجعهم على استثمار أموالهم ضمن مشاريع محددة بدراسة الجدوى الاقتصادية لها و يتم توزيع الأرباح بين المصرف و أصحاب هذه الحسابات وفق الإنفاق بينهما، أما بالنسبة لعملية السحب فغير مسموح بها إلا في نهاية المشروع.[2]

ب- **التحويلات المصرفية:** يقصد بالتحويلات المصرفية عملية نقل النقود أو أرصدة الحسابات من حساب إلى آخر أو من مصرف إلى آخر أو من بلد إلى بلد، و ما يستتبع ذلك من تحويل العملة المحلية إلى عملة أجنبية، أو تحويل عملة أجنبية إلى عملة أجنبية. و تنقسم التحويلات إلى نوعين رئيسيين هما: التحويل الداخلي و التحويل الخارجي، و عائد المصرف من عملية التحويل الداخلي تكون محصورة في عمولته و مصاريف التلفون أو البرق أو البريد و أجرة تحويل المبلغ المرسل. أما التحويل الخارجي فهو الذي يتم فيه التحويل إضافة إلى الصورة السابقة بإحدى الصورتين الآتيتين: خطاب الاعتماد و الشيكات السياحية و تأخذ التحويلات الداخلية حكم الوكالة، و الوكالة جائزة شرعا بأجر أو بدون أجر، و في حالة التحويلات الخارجية فإن المصرف يستحق عمولته مضافا إليها المصاريف التي تحملها و فرق سعر الصرف بشرط أن يتم التقابض في مجلس العقد و يمكن أن يتم التقابض عن طريق القيود المحاسبية.

ج- تحصيل الأوراق التجارية و خصمها: الأوراق التجارية هي صكوك ليس لها خصائص النقود و مع ذلك فقد جرى قبولها كأداة وفاء بدلا من النقود و مع ذلك فقد جرى قبولها كأداة وفاء بدلا من النقود لأنها تمثل حقا نقديا ثابتا يستحق الدفع بعد الإطلاع أو بعد أجل قصير و أنواعها الشيك و الكمبيالة و السند الأذني. أما خصم

[1] قتيبة عبد الرحمن العاني، **التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص48

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 35.

الأوراق التجارية فهي عملية مصرفية يقوم بموجبها حامل الورقة التجارية بنقل ملكيتها عن طريق التظهير إلى المصرف قبل موعد الاستحقاق، مقابل حصوله على قيمتها مخصوما منها مبلغا معينا و لا يجوز للمصرف الإسلامي خصم الكمبيالات كما تفعل المصارف التقليدية لأن هذا من قبيل الربا المحرم شرعا.

د- الاكتتاب و حفظ الأوراق المالية: تلجأ الشركات المساهمة قبل تأسيسها إلى المصارف كي تدير لها عملية الاكتتاب أو طرح أسهمها على الجمهور، و ذلك بهدف الترويج و الدعاية و الإعلان عن هذه الشركات، و حرصا من الشركات نفسها على كسب عملاء هذه المصارف فضلا عن تسهيل إجراء الاكتتاب لدى الجمهور. كما تقوم وحدات الأوراق المالية في المصارف بحفظ هذه الأوراق مقابل أجر معين. و التكييف الشرعي لهذه الأعمال هو عقد الأجرة و هو جائز شرعا، و يحصل المصرف مقابل أداء هذه الخدمة على أجر أو عمولة و هذا جائز شرعا إذا كان نشاط الشركة مشروعا.

هـ- بيع و شراء الأوراق المالية: قد تتوسط المصارف في بيع و شراء الأوراق المالية تنفيذا لرغبات عملائها، و لما كانت الدراسة تنصب على المصارف الإسلامية، فإن بيع و شراء الأوراق المالية جائز شرعا، بينما تمتنع المصارف الإسلامية عن التوسط في بيع و شراء السندات، و يحكم قيام المصرف بهذه الخدمات عقد الوكالة و يحصل المصرف مقابل ذلك على أجر و هي جائزة شرعا.

و- بيع و شراء العملات الأجنبية: تقوم المصارف الإسلامية ببيع و شراء العملات الأجنبية من أجل توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة العملاء و بهدف الحصول على ربح و هي جائزة شرعا بشرط التقابض سواء كان يدا بيد أو بالقيد الدفتري.

ي- تأجير الصناديق الحديدية: يقوم المصرف رغبة منه في خدمة عملائه و جذب ثقتهم بإعداد خزائن حديدية لحفظ الوثائق الهامة و المستندات السرية و الأشياء الثمينة و النقود و يكون لكل خزانة مفتاحان يسلم أحدهما للعميل و يحفظ الآخر لدى إدارة المصرف بعد وضعه في مظروف من القماش و يختم بالشمع الأحمر و يوقع العميل على أطرافه الأربعة و لا يستعمل إلا في حالة ضياع مفتاح العميل منها هو أجر.[1]

المطلب الثالث: موارد و استخدامات البنوك الإسلامية

تعتبر الموارد المالية هي الأساس الذي يستند إليه البنوك بشكل عام و البنوك الإسلامية بشكل خاص في استخداماتها و نشاطاتها، حيث أن زيادة هذه الموارد تتيح للبنوك التوسع في هذه الاستخدامات و النشاطات و يحدث العكس عندما تنخفض هذه الموارد.

[1] أحمد سليمان خصاونه، مرجع سابق الذكر، ص، ص، 74-75.

أ- مصادر الأموال في البنوك التجارية:

تنقسم مصادر أموال البنوك الإسلامية إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية:

أ- **أ المصادر الداخلية:** تتضمن مصادر أموال البنك الإسلامي الأموال المتأتية من مساهمات أصحاب البنك، أي المساهمون في شركة البنك الإسلامي و الأموال الناشئة عن نتائج أعماله و تتكون من:

- **رأس المال المدفوع:** يعد رأس المال المدفوع أهم الموارد الداخلية أو الذاتية للمصرف الإسلامي و يشكل جانبا أساسيا في جملة موارده و يمثل رأس المال المدفوع الأموال التي تجمع بين مؤسسي المصرف عند بدء تكوينه و أي إضافات أو تخفيضات في المستقبل.[1]
- **الاحتياطات:** هي عبارة عن المبالغ المقتطعة من الأرباح المحققة للمصرف لتدعيم مركزه المالي و المحافظة على رأسماله من أي اقتطاع في حالة وقوع خسارة ما، فهي تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالبنك و تكون مبالغها من حق المساهمين لأنها تقتطع من الأرباح أي كان من المفروض أن تتوزع عليهم، و تشتمل الاحتياطات على الأنواع التالية: الاحتياطي القانوني، الاحتياطي النظامي و الاحتياطي الاختياري.[2]
- **الأرباح المحتجزة:** تعرف الأرباح المحتجزة على أنها أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية إحتياجاتها طويلة الأجل و تمثل الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية التي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة أو المؤسسة و لم يتم تجنبه كإحتياطات للمؤسسة.[3]
- **المخصصات:** تكون المخصصات في العادة قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقة لها في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول و تحمل الأرباح عادة بقيمة هذه التخصصات.[4]

أ- **ب المصادر الخارجية:** تتمثل مصادر الأموال الخارجية للبنوك في الأموال التي يتلقاها البنك من الخارج و تتشكل أساسا من الودائع بمختلف أشكالها و تتكون من:

- **ودائع تحت الطلب:** هي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنك الإسلامي و التي يتعهد بردها أو رد قيمتها دون فائدة، و يمكن لأصحابها اللجوء إليها متى يشاءون و بدون إخطار مسبق و تعد الأرباح المحققة عن طريق تشغيل الأموال من حق المساهمين و ليس من حق أصحاب الودائع.[5]
- **الودائع الاستثمارية:** هي الأموال التي يعهد بها العميل للمصرف من أجل استثمارها و توظيفها لمدة معينة، تكون في شكل عقد مضاربة حيث يكون العميل رب المال و المصرف مضاربا، تقوم المصارف بموجبه

---

[1] حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أدائها المالي و آثارها في سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص37.

[2] خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، **نماذج و عمليات البنك الإسلامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص 73.

[3] عاطف وليم أندرواس، **التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 387.

[4] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 1996، ص55.

[5] حسين محمد سمحان، مرجع سبق ذكره، ص 123.

باستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الربح تحصل عليها، و يجب أن تحدد هذه النسبة مقدما في العقد، و تعد هذه النسبة عائد العمل للبنك كمضارب في الأموال و تنقسم إلى نوعين للبنك الحرية في استثمار المبلغ المودع أو المودع هو الذي يختار المشروع الذي يستثمر فيه أمواله.[1]

- **الودائع الادخارية:** يتميز هذا النوع من الودائع بصغر حجمه مقارنة بالأنواع الأخرى و تفتح هذه الأخيرة حساباتها للمدخرين الصغار لجذبهم للتعامل معها، و تمنح أصحابها دفاتر لتقييد مسحوباتهم و إيداعاتهم.[2]
- **وحدات الثقة:** تعتبر من الخدمات المصرفية المهمة حديثة النشأة يتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصيغة خدمات غير ايداعية يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية و يقوم البنك بأخذ نسبة محددة من الربح.[3]
- **صكوك الاستثمار:** ظهرت بديل مناسب للسندات الربوية في المؤتمر العلمي الأول للاقتصاد الإسلامي و منه تعرف صكوك التمويل الإسلامية على أنها وثائق مالية متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في وحدات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص و ذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك و قفل باب الاكتتاب و بدء استخدامها فيما أصدرت من أجله و من أنواعها: صكوك السلم، صكوك الإستصناع، صكوك المرابحة، صكوك المشاركة، صكوك المضاربة.

ب- استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية:

و تتمثل استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية فيما يلي:

ب- أ صيغ التمويل القائمة على الملكية: و تتمثل في:[4]

- **المضاربة:** يقدم هنا البنك المال للمضارب ليشتغل في نشاط إقتصادي معين يكون غالبا قصير الأجل، ففي حالة تحقيق ربح من هذا النشاط يقتسمه البنك و المضارب بنسبة متفق عليها سلفا و إذا تحققت خسارة يتحملها البنك لوحده حيث يكون المضارب قد خسر جهده و وقته.
- **المشاركة:** تعتبر المشاركة هي النشاط الرئيسي في أعمال البنك الإسلامي الإستثمارية و المشاركة نوعان:

✓ **المشاركة الثابتة:** هنا يساهم البنك في رأس مال مشترك للقيام بمشروع أو إستثمار معين بحصة ثابتة لا تنتهي إلا بانتهاء عمر الشركة أو بناء على نصوص عقد مبرم مسبقا، هذا و يوزع صافي الربح حسب مساهمة كل شريك كما و يشترك الشركاء في تحمل الخسائر إن حدثت.

---

[1] عبد الرزاق بن نجيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 241.

[2] خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص84.

[3] حيدر يونس الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص، ص 42، 43.

[4] جميل السعودي، **إدارة المؤسسات المالية المتخصصة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص، ص91-92.

✓ **المشاركة المتناقصة(المنتهية بالتمليك):** هنا يشارك البنك بتمويل إستثمار معين كما و يشارك بموجبه أصحاب المشروع في الأرباح بنسبة مساهمته و يتم تسديد جانب من أصل مبلغ مساهمة البنك من عوائد المشروع و من حصة الشركاء الآخرين سنويا إلى أن يتم تسديده بالكامل بعدها تتحول ملكية المشروع بالكامل للشركاء أين مولهم البنك، و بالطبع و في أثناء مشاركة البنك فإن نسبة مساهمته من الأرباح تتناقص بتناقص نسبة مساهمته في ملكية المشروع.

- **المزارعة:** تعتبر المزارعة شركة بين طرفين أو أكثر لدهما الأرض التي لا يستطيع زراعتها و يقدم الآخر العمل و الجهد و الخبرة و القدرة في زراعتها لذلك يعتبر البعض أن الزراعة هي نوع من أنواع المضاربة لأن أحد الطرفين يقدم رأس المال و الآخر يقدم العمل فيها، و يتم توزيع الناتج عن عملية المزارعة بين طرفي العقد.[1]

- **المساقاة:** هي عقد أو لون من الاتفاق بين شخصين أحدهما يملك أشجارا أو أغصانا و الآخر قادر على ممارسة سقيها حتى تؤتي ثمارها و يتعهد العامل بسقيها، أو هي اتفاق شخص مع شخص آخر على سقي نباتات معينة و إصلاح شؤونها مدة محددة بحصة من ناتجها.[2]

ب- ب صيغ التمويل القائمة على المديونية: و تتمثل هذه الصيغ في:

- **المرابحة:**

✓ **تعريف المرابحة:** هي أن يقوم البنك الإسلامي بشراء السلعة التي يحتاج إليها السوق، أو بناء على وعد بالشراء يتقدم أحد عملائه، يطلب فيه من البنك شراء سلعة معينة أو استيرادها من الخارج، بحيث يقوم البنك بشراء هذه السلعة و بيعها لطالب الشراء الأول مرابحة، و ذلك من خلال اتفاق الطرفان (البنك و العميل) على نسبة معينة من الربح تضاف إلى التكلفة الكلية للسلعة للوصول إلى سعر البيع.[3]

✓ **أنواع المرابحة:** تتمثل في:[4]

- **المرابحة العادية:** و هي المرابحة التي تتم دون الوعد بالشراء، حيث عملية المرابحة عادية حيث يشتري البنك السلع دون الحاجة إلى إعتماد وعد مسبق بشرائها من العميل، ثم يعوضها بعد ذلك للبيع بالمرابحة.

- **المرابحة مع الوعد بالشراء:** في هذا النوع تكون عملية المرابحة مقترنة بوعد من العميل بالشراء، أي أن المصرف لا يشتري السلعة إلا بعد تحديد العميل لرغباته و وجود مسبق بالشراء.

---

[1] فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص، ص 363-364.

[2] صادق راشد الشمري، **أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص 318.

[3] مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الإستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 201.

[4] منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، **آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصلدية و القانونية، المجلد25، العدد2، سوريا، 2009، ص 19.

- **السلم:** هو دخول البنك في عقد سلم بائعا أو مشتريا لكمية معلومة من سلعة مثلية إلى أجل معلوم بثمن مدفوع نقدا.[1]
- **الإستصناع:** هو أحد العقود الجائزة شرعا و التي يمكن استخدامها في الأعمال المصرفية الإسلامية، و معنى الإستصناع عموما أن يطلب شخص من صانع أن يصنع له سلعة بمواد من عنده و ذلك نظير ثمن معين يتفقان عليه.[2]
- **الإجارة:** من الأساليب الجديدة التي استحدثتها المصارف الإسلامية، و هي عملية تمويل رأسمالية لا تهدف إلى تمليكها للمستأجرة، بل هي عملية شراء الأصل لإتاحته للعميل لاستخدامه مقابل أدائه قيمة الإيجار المتفق عليها.[3]

المطلب الرابع: أسس عمل البنوك الإسلامية

تتفرع ضوابط و أسس العمل بالبنوك الإسلامية من قاعدة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية فخاصيتها الأولى هي عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها و الإلتزام بالحلال و الحرام مسخرة كل جهودها للمشروعات النافعة.

و يحكم العمل المصرفي الإسلامي مجموعة من الضوابط و الأسس التي تجعله يتميز عن العمل المصرفي التقليدي، و تتمثل في:[4]

أ- **الضابط العقائدي و الأخلاقي:** يستند عمل المصارف الإسلامية على مكونات الشريعة الثلاثة و هي العقيدة، الأخلاق و الأحكام الفقهية العملية، حيث تسعى المصارف الإسلامية إلى تعميق المبادئ العقائدية لدى العاملين و المتعاملين معها، و تطهير المعاملات المصرفية من الحيل و الأساليب التي تتضمن الغش و الخداع و أكل أموال الغير بالباطل، و يظهر الإلتزام العقائدي في المصارف الإسلامية من خلال ما يلي:

أ- **أ الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية:** تهدف المصارف الإسلامية إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية قولا و عملا و شكلا و مضمونا، من خلال تطبيق قاعدة الحلال و الحرام، فهي تحل ما أحل الله و تحرم ما حرمه مستندة في ذلك إلى فقه المعاملات و من مظاهر خضوع المصارف الإسلامية لأحكام الشريعة ما يلي:

- **عدم التعامل بالفائدة باعتبارها ربا:** لا تتعامل المصارف الإسلامية بالفائدة أيا كانت صورها و أشكالها أخذا و عطاء، إيداع أو توظيفا ، قبولا أو خصما، مباشرة أو غير مباشرة، ظاهرة أو مختفية، محددة مقدما أو مؤخرا، ثابتة أو متحركة، كاملة أو منقوصة، يستوي في ذلك قليلها أو كثيرها، و لقد اجتمع الفقهاء على أن

[1] إلهام جهاد صالح، **بيع السلم كأداة تمويل في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2014، ص 37.

[2] عبد الرحمن يسرى أحمد، **قضايا إسلامية معاصرة في النقود و البنوك و التمويل**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 282.

[3] أحمد صبحي العيادي، **أدوات الإستثمار الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 2014، ص 20.

[4] شوقي بورقبة، هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2015، ص 24-28.

الفائدة المصرفية هي عين الربا و لقد أقر المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر سنة 1970 أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرمو لا فرق في ذلك بين القرض الاستهلاكي أو الإنتاجي لأن نصوص الكتاب و السنة في مجموعها قاطعة في تحريم النوعين.

أ- **ب الإلتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات:** تحرص المصارف الإسلامية على الإلتزام بالأخلاق الإسلامية في تعاملاتها سواء مع المسلمين أو مع غير المسلمين، و ذلك من خلال الرقابة الذاتية و حسن إختيار العاملين، الأمانة، إجتناب كل أساليب الغش و الخداع و المكر و الحيلة سواء في تحقيق الربح أو في توزيعه، التعامل الحسن مع العلاء عامة و المعسرين خاصة، اجتناب الاحتكار.

أ- **ج الإلتزام بالشفافية و النزاهة:** تتجنب المصارف الإسلامية الغرر و الترويج المزيف و الرشوة لما فيها من أكل لأموال الناس بالباطل، و تلتزم بالنزاهة و الشفافية في جميع معاملاتها.

أ- د **إجتناب المنافسة غير الشرعية.**

أ- **هـ تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع:** تختلف نظرة الإسلام للنقود عن نظرة الفكر الوضعي الذي ينظر إليها على أنها سلعة تتم المتاجرة فيها بيعا و شراء، كما يقوم نشاط البنوك التقليدية على مبدأ تأجير النقود من خلال الإقراض و الإقتراض، بينما الفكر الإسلامي فيرى أن النقود هي مجرد وسيلة للتبادل و مخزن للقيم و أداء للوفاء، و أنها ليست لها قيمة زمنية إلا من خلال إرتباطها بالتعامل بالسلع و بشروط شرعية. فالمصارف الإسلامية تمارس البيوع على أساس علاقة ثنائية بين متبايعين و ليس تاجرا للنقود كما هو الحال بالنسبة للبنوك التقليدية كما تشغل المصارف الإسلامية أموال الغير و تستثمرها على أساس مبدأ المشاركة.

أ- **و خضوع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية:** تخضع المصارف الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المالية إلى رقابة شرعية، و هي إحدى الأجهزة التي تحميها من مخالفة أحكام الشريعة الإسلامية عند ممارستها لأعمالها، و تقدم لها الحلول الشرعية بما يضفي عليها الصبغة الشرعية. و تعتبر هذه الخاصية الفارق الجوهري بين المصارف الإسلامية و البنوك التقليدية.

ب- **ضوابط القواعد الكلية:** من أهم القواعد الكلية التي تحكم العمل المصرفي الإسلامي قاعدتي الغنم بالغرم و الخراج بالضمان.

- **الغنم بالغرم:** تعني هذه القاعدة أن من ينال نفع الشيء يتحمل الضرر الحاصل منه، أي لا يمكن استحقاق الربح (الغنم) إلا بتحمل المخاطرة (الغرم)، و هذه القاعدة هي أساس قيام العمل المصرفي الإسلامي سواء ما يخص المعاملات المصرفية خاصة تلك القائمة على المشاركات أو المعاوضات، أو باعتبار أن العميل المودع هو شريك المصرف فإن له الحق في الربح بقدر استعداده لتحمل الخسارة.
- **الخراج بالضمان:** يقصد بهذه القاعدة أنه من أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من و عائد. فالمصرف الإسلامي يقوم بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع أمانة تحت الطلب و يكون الخراج المتولد عن هذا المال جائز الإنتفاع لمن ضمن(المصرف)، لأنه يكون ملزما باستكمال النقصان الذي يحتمل

حدوثه و تحمل الخسارة في حال وقوعها، و يظهر أثر هذه القاعدة في الأعمال المالية المصرفية في عملية توزيع النتائج المالية للمصارف الإسلامية.

ج- ضوابط الأحكام الشرعية: الأحكام الشرعية التكليفية خمسة أحكام هي: الواجب، المندوب، المباح، المكروه، الحرام. و تكون الضوابط للمؤسسات مثلها مثل الأفراد بحيث تكون معاملاتها في نطاق هذه الضوابط، و تخضع لها جميع الأنشطة و الأعمال التي تجر بها المؤسسات عامة و المصارف الإسلامية خاصة. و يمكن تحديد أهم هذه الآثار فيما يلي:

- التأثير في صياغة الأهداف و المقاصد و الأولويات.

- التأثير في الإدارة الكلية لموارد المصارف الإسلامية في كيفية توزيع النتائج.

- التأثير في نظم و إجراءات العمل و العقود و النماذج و في مجال التوظيف و الخدمات و أساليبها.

- التأثير في إلتزام المصارف الإسلامية بالمسؤولية الإجتماعية و الأخلاقية.

المبحث الثالث: مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية

إن طبيعة و طريقة العمل المتبعة في كلا النظامين التقليدي و الإسلامي تفرض وجود أوجه اختلاف و افتراق بينهما، و تتمثل أوجه الاختلاف بينهما من حيث مكونات الموارد و هيكل توظيف الأموال و من حيث الأنشطة البنكية.

المطلب الأول: مقارنة من حيث هيكل الموارد و الاستخدامات

تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية من حيث هيكل الموارد و الاستخدامات فيما يلي:[1]

أ- مقارنة من حيث هيكل الموارد:

أ- **أ مقارنة بين المصادر الداخلية:** لا نجد فروقا جوهرية بين بنود المصادر الداخلية في كلا البنكين إلا في مصدر الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة، إذ نجد أن هذين البندين في البنك التقليدي مصدرهما الرئيسي هو الفوائد الربوية، بينما في البنك الإسلامي نجد أن مصدرهما الأرباح الناتجة عن الاستثمار في المعاملات بالصيغ الشرعية و أجور الخدمات المصرفية .

أ- **ب مقارنة بين المصادر الخارجية:** من خلال المقارنة بين مصادر الأموال الخارجية بالبنوك التقليدية و الإسلامية، نستنتج أنه لا يوجد هناك خلاف في النوعين من البنوك و إنما يتجلى الخلاف في هيكلة الودائع و مدى أهميتها و كذا أسلوب التعامل مع هذه المصادر، فالبنسبة لبند الودائع لأجل و ودائع التوفير تمثل في

[1] شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص، ص 130، 131.

البنك التقليدي قروضا و التزامات عليه يردها مع فوائدها في الموعد أو عند الطلب بينما لا وجود هذا البند في ميزانية البنك الإسلامي، و لكن يوجد بدلا منه ودائع مضاربة بين البنك و أرباب المال و لا يلتزم البنك الإسلامي بفوائد محددة لهذه الودائع، و بالنسبة للودائع الاستثمارية تعتبر في البنوك التقليدية بمثابة قرض بفائدة. أما الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية هي مملوكة لأصحابها و البنك يستثمرها لحسابهم و يأخذون من أرباحها ما نصت عليها عقود المضاربة المبرمة بينهم و بين البنك الإسلامي. أما بالنسبة لودائع البنوك الأخرى، ففي البنك التقليدية يكون هذا البند مدينا بأرصدة الحسابات الجارية و الودائع بإخطار و الودائع لأجل و حسابات التوفير و يحددها في المواعيد المتفق عليها للبنوك الأخرى مع فوائدها، أما في البنوك الإسلامية فهو يمثل ودائع استثمارية بمعنى أن البنوك هي رب مال في عقد مضاربة و البنك الإسلامي مضاربا يستثمر هذه الأموال استثمارا مطلقا أو مقيدا في عقد المضاربة المبرم بين الطرفين.

جدول رقم (1-1): مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

عنصر المقارنة	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
- المصادر الداخلية:	- تتمثل في رأس المال و الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة	- نفس الشيء
- الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة:	- مصدرها الرئيسي هو الفوائد	- مصدرها الأرباح الناتجة عن الاستثمار بالصيغ الشرعية و أجور الخدمات
- المصادر الخارجية: - الودائع: - ودائع تحت الطلب: - ودائع لأجل و ودائع التوفير	- ملزم بردها(ضامن لها) - تعتبر أهم مصدر و تمثل المكانة الأولى - تمثل قروض و التزامات على البنك - يقوم بردها مع فوائدها في الموعد أو عند الطلب	- مؤتمن عليها(لا يلتزم بردها كاملة) - تقل أهميتها - توجد مكانها ودائع المضاربة التي تكون بين البنك(مضارب) و المودع(رب المال) و لا يلتزم البنك بفائدة محددة
- الودائع الاستثمارية:	- تعتبر قرض بفائدة	- هي مملوكة لأصحابها حيث يقوم البنك باستثمارها و يتحصل المودعون على أرباح
- ودائع البنوك الأخرى	- مثلها مثل الودائع الأخرى، تتطلب السداد في الموعد المحدد مع الفائدة	- تمثل عقد المضاربة بين البنك و رب المال

المصدر: شوقي بورقبة، مرجع نفسه، ص 131.

ب- مقارنة من حيث هيكل الاستخدامات

ب- أ مقارنة بين الأرصدة النقدية الحاضرة في البنكين: يتضح أن الأرصدة النقدية الحاضرة في البنكين تتشابه إلى حد كبيرو تكمن نقطة الاختلاف في بند الأرصدة لدى المصرف المركزي أي النسبة المفروضة كاحتياطي نقدي على الودائع حيث يرى الباحثون بضرورة اختلاف هذه النسبة في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التقليدية و ذلك لأن العلاقة بين المودع و البنك الإسلامي ليست علاقة مقرض و مقترض كما هو الحال في البنوك التقليدية (أي بمثابة قرض يلتزم البنك التقليدي برده عند الأجل و مع فوائده) و إنما علاقة مضارب (البنك الإسلامي) و رب المال(المودع) توزع الأرباح بينهم بالنسبة المتفق عليها دون تعدّ أو تقصير من البنك و بالتالي فالعلاقة هي علاقة مشاركة و متاجرة.

ب- ب مقارنة بين الأصول المتداولة في البنكين: تكمن نقطة الاختلاف الأساسية في مكونات محفظة الأوراق المالية في البنكين، ففي البنك التقليدي تتكون هذه المحفظة من الأسهم بنوعيها العادية و الممتازة و كذلك السندات ذات الفائدة الثابتة و المحددة مسبقا، بينما تتكون محفظة الأوراق المالية في البنك الإسلامي من الأسهم العادية فقط و ذلك لعدم شرعية الأسهم الممتازة و السندات.

بالإضافة إلى غياب بند الأوراق التجارية المخصومة و التي يعد من الربا المحرم أما بالنسبة لبند القروض و السلفيات فلا و جود له في البنوك الإسلامية و يحل محله بند القروض الحسنة و صيغ التمويل و الاستثمار و المتمثلة في المرابحة و المضاربة و المشاركة و إلى غير ذلك من الصيغ المذكورة.

ب- ج مقارنة بين الأصول الثابتة في البنكين: لا يوجد أي إختلاف فيما يخص بنود الأصول الثابتة من أراضي و مباني و كذلك فيما يخص مصاريف التأسيس.

المطلب الثاني: مقارنة من حيث الأنشطة البنكية

تتعدد الأنشطة البنكية حسب إمكانية كل بنك و لكنها تتقارب من حيث نوعية الأنشطة الأساسية حيث أن الوظيفة الأساسية تتمثل في تحريك الأموال العاطلة و دفعها للتداول وتسهيل التعامل بين الأفراد و الهيئات و من خلال عرض أهم الوظائف في المطالب السابقة لكل من البنك الإسلامي و البنك التقليدي يمكن المقارنة بينها من خلال الأنشطة التي تؤديها و ذلك من حيث نشاط قبول الودائع، توظيف الأموال و تقديم خدمات أخرى.

و تتم مقارنة البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية من حيث الأنشطة البنكية كالآتي:[1]

[1] Muhammad Hani،**Différences and similarities in Islamic and conventional banking**، international journal of business and social science، national university of computer & emerging sciences، Pakistan، no 2 February 2011، p 169.

أ- **المقارنة من حيث نشاط قبول الودائع:** يعتمد أي بنك أساسا على الودائع التي تعتبر من الموارد الرئيسية للبنك حيث تجمع من الأفراد لتقديم عوائد بغض النظر عن بنك يعمل بموجب نظام تقليدي أو نظام إسلامي، فالفرق يكمن في الاتفاق على العائد حيث تقدم البنوك التقليدية عائدا ثابتا لأصحاب الودائع يتمثل في سعر الفائدة المحددة مسبقا، أما البنوك الإسلامية فإنها لا تضمن لأصحاب الودائع عائد سنويا محدد و إنما تتقاسم معهم الأرباح في حالة الربح و الخسارة في حالة الخسارة. هذا بشكل عام لكن الأمر يختلف حسب نوع الوديعة سواء في البنك الإسلامي أو بنك تقليدي.

و فيما يلي عرض لأهم الاختلافات بين الودائع في البنوك الإسلامية و نظيرتها في البنوك التقليدية:

أ- أ **بالنسبة للودائع الجارية:** صاحب الوديعة في البنوك الإسلامية لا يشارك في الربح و لا الخسارة، كذلك الأمر بالنسبة لصاحب الوديعة في البنوك التقليدية لا يحصل على فائدة.

أ- **ب بالنسبة للودائع تحت الطلب:** أيضا لا يشارك المودع في الأرباح و الخسارة في البنوك الإسلامية بخلاف في البنوك التقليدية صاحب الوديعة يحصل على فائدة محددة مسبقا، غير أنه تختلف نسبة الودائع إلى إجمالي الموارد فهي تشكل ما نسبته تقريبا 40% في البنوك التقليدية بينما تبلغ هذه النسبة في البنوك الإسلامية 10.8%.[1]

أ- **ج بالنسبة للوديعة الادخارية:** كبقية الودائع في البنوك التقليدية تدفع عليها فائدة محددة و يشارك صاحب هذه الوديعة في الأرباح و الخسائر في البنوك الإسلامية فهي تقسم إلى جزئيين: الأول يعتبر أمانة قابلة للرد و الجزء الثاني كوديعة استثمارية يستخدمها البنك في الاستثمار.

- **بالنسبة للودائع الاستثمارية:** في البنك الإسلامي يتم توقيع عقد المضاربة مع صاحب الوديعة يتم الاتفاق بموجبه على أن يقوم البنك باستثمار الأموال مقابل الحصول على حصة من الأرباح و صاحب الوديعة يحصل على ربح في حال الربح و يتحمل الخسارة في حال تحققها و الملاحظ أن صاحب الوديعة استحق الربح بما له لأنه استمر مالكا له، أما في البنوك التقليدية فصاحب الوديعة يفوض البنك باستثمار أمواله على ضمانه، و عليه ملكية المال تنتقل إلى البنك و لا يتحمل بأي شكل من الأشكال مخاطر الاستثمار، و البنك هنا ملزم برد المبلغ كاملا مضافا إليه فائدة بغض النظر عن نتيجة الاستثمار.[2]

[1] نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص 86.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية، الأسس النظرية و التطبيقات العملية**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2011، ص 110.

جدول رقم (1-2): مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

عنصر المقارنة/ البنك	البنك التقليدي	البنك الإسلامي
– نوع العقد – ملكية الوديعة	– عقد ربوي – ملكية المودع لأمواله	– عقد مضاربة – انتقال ملكية الأموال المودعة إلى البنك
– الربح	– الحصول على عائد ثابت و لا علاقة له بأرباح الاستثمار	–الحصول على حصة من الأرباح المتفق عليها في حال تحقق الربح
– الخسارة	– لا يتحمل الخسارة	– يتحمل المودع خسائر بنسبة مساهمته في رأس المال المضاربة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد: (محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع نفسه، ص 110)

يتضح من الشكل أن أساس قبول الودائع في البنوك الإسلامية هو المشاركة في الربح و الخسارة بخلاف في البنوك التقليدية فنشاط قبول الودائع قائم على العائد الثابت و لا علاقة للمودع بتحمل الخسارة.

ب- مقارنة من حيث توظيف الأموال:

– تعتمد البنوك التقليدية في ميدان توظيف الأموال أساسا على القروض، و تحقق أرباحا من خلال الفرق بين سعر الفائدة الذي تقدمه للمودعين و الذي تأخذه من المقترضين أما البنوك الإسلامية فلا تتعامل بالقروض سوى القرض الحسن فهي تقرض الأموال لترد عند حلول الأجل دون أية زيادة، إذا الفرق هو عدم تعامل البنوك الإسلامية بالفائدة أخذا أو عطاء.[1]

– تستثمر البنوك التقليدية أموالها في مختلف الأوراق المالية مقابل الحصول على عائد ثابت أو متغير.

– أما البنوك الإسلامية فيقتصر عملها على الأسهم العادية مع اشتراط عدم تعامل الشركة المصدرة للأسهم العادية مع نشاطات محظورة وفق تعاليم الشريعة الإسلامية.

– أشكال الاستثمار بالبنوك الإسلامية عموما لا تتعامل بها البنوك التقليدية فمختلف أساليب الاستثمار المتمثلة في صيغ التمويل الإسلامي قائمة على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة، و هذا مخالف لطبيعة عمل البنوك التقليدية التي يقوم أساسا نشاطها على نظام الفائدة أي الحصول على عائد ثابت.

ج- مقارنة من حيث الخدمات: في ميدان الخدمات تقوم البنوك الإسلامية بمختلف الخدمات التي تقوم بها البنوك التقليدية، ما عدا خصم الكمبيالات و التعامل بالسندات بالإضافة إلى خدمات إجتماعية التي تقدمها دون

[1] محمد عبد الله شاهين، **إقتصاديات البنوك الإسلامية و آثارها في التنمية**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2014، ص 110.

غيرها من البنوك التقليدية و المتمثلة في تجميع الزكاة و إنفاقها و صرف القرض الحسن غير أنه توجد اختلافات جوهرية في الخدمات المقدمة في كل من البنك الإسلامي و البنك التقليدي و هذا راجع إلى طبيعة عمل كل منهما.[1]

إضافة إلى ما سبق توجد فروقات نظرية بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية يمكن إجمالها في النقاط الأساسية التالية:[2]

– قيام البنك الإسلامي على أسس عقائدي بينما تقوم البنوك التقليدية على أساس تجاري هدفها تحقيق الربح و مضاعفة الثروة، كما أن البنوك الإسلامية تراعي المبادئ الشرعية في التمويل أما البنوك التقليدية فلا يهمها مشروعية المشروع الممول و إنما مدى مرد وديته.

– قيام البنوك الإسلامية على أساس أخلاقي بينما البنوك التقليدية فإنها تقوم على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة فما دامت غاية البنك هي تحقيق أكبر عائد مالي ممكن فلا يهم نزاهة الوسائل سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة.

– قيام البنك الإسلامي على أساس اجتماعي حيث يقدم قروض حسنة بدون فوائد و هذا لزرع التكافل بين المسلمين بينما البنوك التقليدية فإن أساسها اقتصادي أكثر من اجتماعي.

– يتضمن إسم البنك عقيدته(البنك الإسلامي) بينما لا يشير إسم البنك التقليدي إلى منهجه، رأسمالي أو إشتراكي مثلا؛[3]

[1] محمد عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[2] نعيمة خضراوي، مرجع سبق ذكره، ص86.

[3] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص122.

خلاصة:

البنوك التقليدية تعتبر من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة، لهذا تعد من أهم الركائز التي تستند إليها أية نهضة اقتصادية ولذلك تسعى إلى تحقيق أهدافها (السيولة، الربحية، الأمان) التي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن البنوك الإسلامية ليست مجرد مؤسسات تجارية أو استثمارية تستهدف الربح، وإنما هي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها الاستثمارية بالشريعة الإسلامية ومقاصدها.

وهنا تركز البنوك الإسلامية جهودها نحو التنمية عن طريق الاستثمار في أصول حقيقية لا وهمية، والتي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك الأمر بالنسبة للبنوك التقليدية فهي تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية من خلا تجميع الموارد المالية لاستخدامها في المجالات الاستثمارية غير أنها تركز في نشاطها على الإقراض مما يجعل استثماراتها موجهة لمشروعات وهمية.

الفصل الثاني: نوافذ المعاملات الإسلامية

تمهيد

- ✓ المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية
- ✓ المبحث الثاني: تحديات ومعوقات النوافذ الإسلامية وعوامل نجاحها
- ✓ المبحث الثالث: أشكال وأساليب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية

خلاصة

تمهيد

بدأ تقديم العمل البنكي في البنوك التجارية في شكل فروع إسلامية مستقلة، إذ تعود فكرة إنشاء فروع إسلامية تابعة للبنوك التجارية إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك فروع إسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات من القرن الميلادي الماضي.

قامت بعض البنوك التجارية بتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عندما أدركت البنوك التجارية مدى إقبال البنوك الإسلامية و حجم الطلب المتنامي لمختلف شرائع المجتمع على المنتجات البنكية الإسلامية، عندها قرر بعضها خوض غمار هذا التجربة و قام بإنشاء فروع تخصصت في تقديم الخدمات البنكية الإسلامية و التي يسميها أهل الإختصاص بالنوافذ الإسلامية، و قد شهدت هذه الأخيرة نموا سريعا على الصعيد العربي الإسلامي و العالمي حيث لقت إهتماما كبيرا من قبل الأوساط الأوروبية.

و نظرا لاختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التجارية و الفروع الإسلامية التابعة لها فإن هذا الفصل يهدف إلى التعرف على حقيقة الفروع الإسلامية و أهميتها و الخصائص التي تميزها وهنا يستلزم دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية

المبحث الثاني: منتجات وضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية ومعوقاتها

المبحث الثالث: أساليب وأشكال تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية

يتناول هذا المبحث بعض المفاهيم الخاصة بالنوافذ الإسلامية بالإضافة إلى دوافع فتح هذه النوافذ، و غير ذلك من المفاهيم التي تساعد على تكوين فكرة واضحة عن تلك النوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم النوافذ الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة النوافذ الإسلامية و مفهومها للوقوف على أهدافها و خصائصها و الدوافع التي أدت إلى فتحها.

أولا: نشأة النوافذ الإسلامية

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود بدايتها إلى ظهور المصارف الإسلامية فعندما بدأت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، قامت بعض البنوك التقليدية بالتصدي لهذه المصارف و محاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها و الأساليب التي تطبقها.

و عندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التقليدية باقتراح فتح وحدات تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، إلا أن هذا الإقتراح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على المصارف الإسلامية و حجم الطلب المتنامي المختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، عندها قررت بعض البنوك التقليدية خوض غمار هذه التجربة فقامت بإنشاء وحدات تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.[1]

و قد كان مصرف في طليعة البنوك التقليدية التي إتجهت إلى إنشاء نوافذ تقدم خدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ثم قام مصرف مصر في عام 1980 بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية و أطلع عليه اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية ".

و قد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الإتجاه إلى قيام العديد من البنوك التقليدية هناك بإنشاء نوافذ و فروع إسلامية متخصصة في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه إرتفاع عدد النوافذ و الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1980-1981 إلى 35 فرعا تتبع عددا من البنوك التقليدية كمصرف مصر و مصرف التجارة و التنمية و مصرف التنمية الوطني و مصرف النيل و

[1] عبد اللطيف جناحي، **إستراتيجية البنوك الإسلامية و أهدافها**، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 1987، ص227.

غيرها، كما اتخذت بعض البنوك قرارا بإنشاء نوافذ للخدمات الإسلامية بكل فروع من فروعها التقليدية التي ستنشئها في المستقبل.[1]

و في المملكة العربية السعودية يأتي البنك الأهلي التجاري السعودي في مقدمة البنوك التقليدية بالسعودية التي نشطت في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ففي عام 1987 تم إنشاء أول صندوق إستثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية و هو صندوق الأهلي للمتاجرة في السلع العالمية وفق صيغة البيع بالمرابحة، ثم تلي ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي له في عام 1990، و نظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، و مع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 200 فرعا إسلامية في منتصف عام 2005 موزعة على مختلف مدن المملكة.

و على إثر النجاح الذي حققه البنك الأهلي في هذا المجال سارعت كافة البنوك التقليدية بالسعودية إلى تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية سواء من خلال فروع و إدارات متخصصة أو من خلال منتجات مصرفية تقدم جنبا إلى جنب المنتجات التقليدية أو تكوين و إدارة محافظ و صناديق إستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.[2]

ثانيا: تعريف النوافذ الإسلامية

النافذة الإسلامية هي وحدات تنظيمية تديرها المصارف التقليدية و تكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية؛ أو هي أحد فروع البنوك التقليدية الذي يمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام و مبادئ الشريعة الإسلامية؛[3]

يقصد بالنوافذ الإسلامية تقديم خدمات مالية إسلامية من خلال وحدة أو قسم داخل البنك التقليدي و يقصد أيضا بالنوافذ الإسلامية قيام المصارف التقليدية بتخصيص جزء أو حيز في مقرها الرئيسي أو فروعها التقليدية تكون متخصصة في بيع المنتجات و الخدمات الإسلامية دون غيرها تلبية لاحتياجات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحول إلى التعامل مع المصارف الإسلامية و تكون تلك النوافذ متخصصة في بيع المنتجات و الخدمات الإسلامية دون غيرها و أول من جاء بفكرة النوافذ الإسلامية هي المصارف التقليدية العربية في الدول العربية غير الإسلامية فقد قامت بإستحداث هذا النوافذ و ذلك بعد أن ازداد

---

[1] سمير مصطفى متولي، **فروع المعاملات الإسلامية مالها و ما عليها**، مجلة البنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 40، 1984، ص21.

[2] فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي**، طبعة تمهيدية 9، ص10-11.

[3] نجيب سمير خريس و آخرون، **فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية التقليدية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها**، المجلد 14، العدد 4، جامعة البرموك، الأردن، 2018، ص440.

عدد العملاء من الجاليات الإسلامية الذين يمتنعون التعامل بالمعاملات المصرفية المعتمدة على سعر الفائدة و يرغبون في التعامل بالمعاملات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية و من ثم إنتشرت فكرة النوافذ الإسلامية في العديد من الدول المسلمة أيضا مثل السعودية، الأردن و الإمارات و غيرها من الدول ؛[1]

من التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهوم النوافذ الإسلامية بأنها كيان مالي مملوكة لبنك تقليدي مستقلة في نشاطها عن نشاطات البنك الأم، تقوم بجذب المدخرات و استثمارها و تقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة و في ظل القوانين النافذة.

ثالثا: أهداف النوافذ الإسلامية

تتعدد و تتنوع أهداف النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية و تختلف من دولة لأخرى و من مصرف لآخر، من أهداف دينية و اجتماعية و اقتصادية نذكر منها ما يلي: [2]

– **الهدف الديني:** بالنظر لكون غالبية المسلمين و عزوف أكثرهم عن التعامل مع المصارف التقليدية و عدم الاستفادة من خدماتها المحرمة في الشريعة الإسلامية و الرغبة في الفسح أمام الجمهور في التعامل و الاستفادة من الخدمات و المنتجات المصرفية الإسلامية، و التأكيد على تحريم الربا في هذه التعاملات و حثهم على الدفع بمدخراتهم إلى هذه النوافذ الإسلامية بما يصيب في تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحرم احتكار الأموال و تدعو إلى استثمارها. و لا شك أن في إيداع هذه النوافذ استثمار هذه الأموال بما يخدم الإسلام و المسلمين خاصة بعد ارتفاع المعدلات و عدم قدرة أغلبهم على استثمار أموالهم بأنفسهم.

– **الهدف الاقتصادي:** تشكل هذه النوافذ وسيلة فعالة للجذب، خصوصا إذا عرف معدل الادخار لدى الأفراد ارتفاعا، و من ثم رغبة الأفراد في الاستفادة من هذه الأموال و استثمارها بما يخدم مسيرة اقتصاد بلدانهم، و عدم فسح المجال لهجرة رؤوس الأموال إلى الخارج و خاصة إلى البلدان التي تحظى فرص الاستثمار حيث تعمل هذه النوافذ على جذب رؤوس الأموال و المدخرات و توجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار و مبادئ الشريعة الإسلامية، لأن إيداع أموال كبيرة في النوافذ الإسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية.

– **الهدف الاجتماعي:** إن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة و زيادة الإنتاج و إعادة توزيع الدخل الوطني، فبدلا من أن تكون هذه الأموال معطلة و مكتنزة لدى الأفراد سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها و تشغيلها بما يتطابق و الشريعة

[1] جعفر محمد، **نوافذ التمويل الإسلامي للبنوك التقليدية**، مدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، معهد العلوم التجارية، المركز الجامعي، غليزان، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017.

[2] لعلا رمضاني، البرود أم الخير، **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية**، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد و الإدارة، المجلد الأول، العدد الثاني، الأغواط، الجزائر، 2017، ص ص، 155–156.

الإسلامية، مما يسهم في تعزيز عناصر الإنتاج و يؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة أجور الأيدي العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع و الخدمات، ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب و تستمر الدورة الإنتاجية إلى أن نصل إلى القضاء على ظاهرة البطالة، على أن بعض الفقهاء يؤكدأن العائد الإجتماعي المرجو من المصرف الإسلامي إنما يتوقف بصفة أساسية على ما إذا كان المصرف يعمل ضمن تخطيط إسلامي شامل للمجتمع، فعندها ستكون النتائج أفضل و أعظم على العكس مما لو كانت المسألة تتوقف على وجود مصرف إسلامي يعمل بمعزل عن بقية جوانب المجتمع و بعض النوافذ الإسلامية التي تعمل في إطار تخطيط المصارف التقليدية، مما يضعف سبل نجاحها في تحقيق هذا الهدف الإجتماعي البناء.

رابعا: وظائف النوافذ الإسلامية

تمارس النوافذ الإسلامية مختلف الأنشطة المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة، إذ يقوم المصرف الرئيسي في معظم الأحيان بتعيين أحد العلماء الذين لديهم اهتمام أو خبرة في مجال العمل المصرفي لكي يعمل كمراقب شرعي على أعمال الفروع الإسلامية، و قد تقوم بعض النوافذ الإسلامية بتعيين هيئة رقابة شرعية تقع على مسؤوليتها التثبت من شرعية الأنشطة التي تمارسها تلك الفروع و تنفيذها بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

و يمكن تقسيم الأنشطة التي تمارسها النوافذ الإسلامية على النحو التالي:[1]

أ- **خدمات مصرفية عامة:** و تشمل هذه الخدمات جميع الخدمات المصرفية الخالية من الفائدة الربوية عادة، كفتح الحسابات الجارية و تسديد فواتير المرافق العامة، و إصدار الشيكات و أوامر الدفع و الحوالات المحلية و الدولية و الإعتمادات المستندية و صناديق الأمانات و الخدمات المصرفية الإلكترونية و القيام بأعمال الصرافة و غيرها.

ب- الاستثمارات الإسلامية: لا تخرج الاستثمارات الإسلامية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية بشكل عام عن صيغ الاستثمار المعروفة لدى المصارف الإسلامية، حيث اعتمدت تلك الفروع على صيغ و أساليب الاستثمار الإسلامية المطبقة في المصارف الإسلامية كمنطلق لها في هذا المجال، و من أهم تلك الصيغ التي استخدمتها النوافذ الإسلامية في نشاطها الاستثماري المرابحة و المضاربة و المشاركة و الإست صناع و الإجارة و السلم و المتاجرة في صناديق الاستثمار الإسلامية و الاكتتاب في أسهم الشركات المساهمة و غير ذلك.

[1] رقيق علاء الدين، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017-2018، ص،ص 15-16.

و كما هو الحال في المصارف الإسلامية من حيث التركيز على صيغة المرابحة في كثير من أنشطتها الاستثمارية، فإن أسلوب المرابحة يغلب على استثمارات النوافذ الإسلامية و خاصة في مجال التجارة الخارجية.

ج- التمويل الشخصي الإسلامي: تقوم بعض النوافذ الإسلامية كالفروع الإسلامية التابعة للمصرف الأهلي التجاري بتقديم بعض المنتجات أو الأدوات و الصيغ التي صممت لتوفير التمويل للمستهلكين وفقا للضوابط الشرعية، و تعتمد هذه المنتجات أو الصيغ بشكل عام على أسلوب المرابحة الشخصية و هو أسلوب يوفر للعملاء شراء و إقتناء السلع الشخصية بالتقسيط كالمستلزمات المنزلية و السيارات و غير ذلك، حيث يقوم الفرع الإسلامي بشراء السلعة التي يرغب فيها العميل ثم بيعها له بالتقسيط و على أسس خالية من الفائدة الربوية.

المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية

إن الأسباب و الدوافع في نشوء النوافذ الإسلامية تختلف من بنك لآخر، و لكن هناك مجموعة من الأسباب التي لا يخرج أي بنك أراد إنشاء نافذة إسلامية النظر إليها، و من أهم هذه الأسباب:[1]

- تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا و أنه من أكبر الكبائر في الشريعة الإسلامية، و هذا أدى بدوره إلى تحول أعداد كثيرة من العملاء إلى بنوك إسلامية مما شكل خطرا حقيقيا ينذر بتراجع الطلب على منتجات البنوك التقليدية؛

- إنها وسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين، و استجلاب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن المصرفية الإسلامية، و قد قدرت شركة " موديز " أن نحو 200 مليار دولار من الموجودات توجد في النوافذ الإسلامية؛

- إثبات وجود المصارف التقليدية في العمل المصرفي، و تقديم جميع صيغ العمل المصرفي، و منها الأعمال المصرفية الإسلامية؛

- ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعا ملحوظا في معدلاتها بصورة متدنية شجعت البنوك التقليدية على طريق النوافذ الإسلامية، و ذلك للسعي نحو تعظيم الأرباح و تحقيق مكاسب أعلى نسبيا مما يحصلون عليه من المصارف التقليدية، خاصة مع تدني معدلات الفائدة الربوية؛

- الحوافز العقائدية و الاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بعض البنوك التقليدية، و تكون هذه خطوة أولى نحو التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك؛

[1] جعفر هني محمد، **نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2017، ص ص، 94-95.

– تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه النوافذ محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى المصارف الإسلامية؛

– نجاح تجربة البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية في تقديم الخدمات التمويلية و الاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

– بالنسبة للمصارف الإسلامية في الدول الغربية فإن الهدف الرئيسي من افتتاح نوافذ إسلامية هو هدف مادي، و هو التزايد المستمر و الكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول و رغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.

إضافة إلى هذا يمكن تلخيص دوافع فتح البنوك التجارية نوافذ إسلامية لتقدي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية:

- **دوافع عقائدية:** ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي تختلف عن البنوك التقليدية، حيث يقوم على مبدأ الإستخلاف بأن ملكية المال لله سبحانه و تعالى و للإنسان بالوكالة، و يعتبر العمل بأحكام الشريعة الو يعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان و ترك الربا و التخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية، و هو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الإلتزام بالشريعة الإسلامية؛
- **دوافع شرعية:** يعتبر سعر الفوائد كعامل ديني هو الدافع المباشر في تنمية الإسلامي الذي ساهم في إنتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية و غير الإسلامية، و تحول أعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق و الشريعة الإسلامية؛
- **دوافع اقتصادية:** تتمثل الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية:

– تلبية إحتياجات العملاء من المنتجات البنكية و أساليب الإستثمار المتوافقة و أحكام الشريعة الإسلامية؛

– إنخفاض معدل المخاطرة و تحقيق أرباح إضافية، خاصة و أن العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي؛

– ضعف تدخل البنوك التجارية في السوق المصرفية و عجزها من مواجهة منافسة البنوك الأخرى، و تحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية، مما زاد من إنتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كلي.

المطلب الثالث: متطلبات فتح نوافذ إسلامية

يمكن تلخيص متطلبات فتح نوافذ المعاملات الإسلامية في ما يلي:[1]

- **متطلبات قانونية:** عبارة عن إجراءات تشريعية ينبغي على البنك الالتزام بها و تتمثل في:

– صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية و من ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية بحيث:

– أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا و مخالفة أحكام الشريعة في جميع المعاملات؛

– الفصل بين عمل البنك التجاري و النافذة الإسلامية في الأنشطة، الأهداف، و المنتجات؛

– الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي و الذي قد يضع شروطا على البنك التجاري الإلتزام بها نذكر منها:

– قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية؛

– وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل بنكي مزدوج؛

– إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات و الخطوات؛

– عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التقليدي؛

– تعديل عقد تأسيس بأن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، و تشكيل هيئة رقابية شرعية؛

– تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التجاري بدراسة الجوانب القانونية لعملة التحول للعمل الإسلامي، و الآثار القانونية المترتبة، و أي عقبات قانونية تواجه العملية.

- **متطلبات شرعية:**

يتوجب على البنك التجاري الأخذ بعدة متطلبات دينية عند فتحه لنافذة المعاملات الإسلامية و ضرورة الالتزام بها، تنحصر في:

– تعيين هيئة فتوى و رقابة شرعية متخصصة لها خبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية؛

[1] سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك الإسلامية**، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017-2018، ص، ص 52-53.

– تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛

– إلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها و أشكالها؛

– على إدارة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة و بين الموارد غير المشروعة.

- **متطلبات إدارية:**

يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية بعد تحقق المطلبين القانوني و الشرعي في البنك، الشروط التالية:

– تعديل عقد البنك و نظامه الأساسي ليكون مشروعا(نموذج بنكي مزدوج)؛

– تعيين لجنة لإدارة عملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة البنك تتولى المهام التالية:

- تحديد الإطار الزمني لعملية التحول؛
- الإعلان عن المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة؛

– التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل البنكي الإسلامي، و هو ما يتطلب في هذا الإطار:

- التعريف برسالة النافذة الإسلامية (بنك إسلامي مصغر)، مبادئها و أهدافها؛
- توضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد، و شرح المهام المسندة إليهم؛
- توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع، و الدولة ككل؛
- العمل على تنمية روح الانتماء و الثقة اتجاه البنك؛
- المساعدة على تكييف العاملين بسهولة و سرعة مع ضوابط و أحكام العمل المحيطة بهم؛

– إعادة النظر في معايير اعتماد كفاءة العاملين بناءا على معيار القناعة و مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية؛

– توفير الاحتياجات التدريبية للعاملين بعد فتح نافذة المعاملات الإسلامية مباشرة مراعاة لحاجة العاملين للمعلومات، و الإجراءات الكافية لاستكمال معارفهم المصرفية و الشرعية و من أهم مجالات تأهيل العاملين نذكر منها ما يلي:

- إعداد برامج تدريبية متخصصة في دراسة الفرص الاستثمارية، و الأساليب الحديثة لإعداد دراسة الجدوى، وأنواع صيغ التمويل و ضوابطها الشرعية، و المعايير المحاسبية الخاصة بها؛
- إعداد برامج تدريبية متخصصة في العقود و الضوابط الشرعية، و المعايير المحاسبية الخاصة بها؛

- عقد ندوات و مؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصناعة المصرفية الإسلامية و من المتطلبات الإدارية الأخرى في تأسيس نافذة إسلامية ضرورة موائمة نظام المحاسبة و طبيعة العمليات المصرفية الإسلامية من حيث الموارد و الاستخدامات، و تتنوع الأدوات الاستثمارية و أسلوب معالجة الإيرادات و المصروفات و توزيع الأرباح، و يتم تطبيق معايير هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الثاني: تحديات و معوقات النوافذ الإسلامية و عوامل نجاحها

من أجل تقييم أداء النوافذ الإسلامية خلال المرحلة الماضية من تطور العمل المصرفي الإسلامي لا بد من أن نستعرض معا ماهية المتطلبات اللازمة لنجاح العمل المصرفي الإسلامي و مدى توفرها في ظل المداخل المختلفة التي اتبعتها المصارف التقليدية في إنشاء هذه النوافذ خلال هذه المرحلة بالإضافة إلى التحديات و المعوقات التي واجهتها.

المطلب الأول: عوامل نجاح النوافذ الإسلامية

إن نجاح العمل المصرفي الإسلامي في أي شكل من أشكاله يتوقف على مبدأ أساسي و رئيسي و هو مدى التقيد بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية إضافة للمبادئ الرئيسية التالية:[1]

أ- **التخطيط العملي:** مما لا شك فيه أن نجاح أي عمل مصرفي أو غير مصرفي، تجاري أو خيري، يتوقف في الدرجة الأولى على مدى التخطيط له بطريقة علمية سليمة. و يزداد هذا الإعتبار أهمية في حالة ما إذا كان الربح هو معيار النجاح فيه، كما هو الحال عند ممارسة العمل المصرفي الإسلامي من خلال مصرف تقليدي قام في الأساس على هدف تحقيق أرباح تجارية. فتحقيق الربح في مثل هذه الحالات سيكون بمثابة شرط ضروري لاستمرار هذه المصارف التقليدية في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

معظم المصارف التقليدية التي أقدمت على تقديم الصيرفة الإسلامية من خلال إفتتاح فروع إسلامية لم تكن لتقدم على مثل هذه الخطوة من غير تخطيط و دراسة جيدة، خاصة أن غالبية هذه المصارف كانت من بين أكبر المصارف التقليدية على المستويين المحلي و العالمي مثل سيتي بنك الإسلامي فرع البحرين. فبالإضافة إلى إجراء اللازم من البحوث المكتبية و الاستفادة من الكثير من الأبحاث و الدراسات المنشورة، قامت الكثير من هذه المصارف بتكليف جهات بحثية مستقلة بإجراء العديد من أبحاث التسويق الميدانية للاستطلاع على آراء الجمهور و العملاء المحتملين للصيرفة الإسلامية تلك الدراسات التي أثبتت بأن أسواق العمل المصرفي الإسلامي كبيرة و متنامية.

و لعلنا نشير في هذا الخصوص إلى التجربة المشهورة لأحد أكبر المصارف العربية و هو البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، حيث لم تقتصر النية في الأصل على إدخال الصيرفة الإسلامية في البنك على مجرد الرغبة و إنما دعمتها أيضا الدراسات و الأبحاث و الاستشارات، و خاصة أن الرغبة لم تكن تتوقف عند مجرد افتتاح نوافذ إسلامية و إنما كانت النية منعقدة على أسلمة بمحمل البنك طبقا لخطة تدريجية.

[1] بنوجعفر عائشة، **الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية**، المجلة المغاربية للإقتصاد و المانجمنت، المجلد 7، العدد1، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، 2020، ص، ص 19-20.

و لذلك قام البنك بإنشاء إدارة مستقلة للخدمات المصرفية الإسلامية في عام1993 أسند إليها مهمة تحقيق هذا الهدف للبنك، و منذ إنشاء هذه الإدارة كان التخطيط العلمي هو أسلوب العمل فيها مدعوما بالعديد من الأبحاث و الدراسات الميدانية التي أجريت لدراسة السوق و تحديد الشرائح المكونة له و احتياجات كل شريحة منها، و حجم و نوعية المنافسين القائمين و المحتملين في السوق. و هي الدراسات التي على أساسها تم وضع خطة إستراتيجية للعمل يهتدي بها العاملون في الإدارة و فروعها و تتوحد من خلالها جهودهم لتحقيق النجاح المطلوب. و هو الأمر الذي تحقق بالفعل حيث أظهرت النتائج المالية للإدارة تقدما و نموا عاما بعد عام في ظل إلتزام تام بتطبيق الشرعة في كل المعاملات، و ذلك رغم توقع البعض بغير ذلك نظرا لطبيعة العمل ضمن بنك تقليدي في الأساس.

و حتى عام 2003 تشير المعلومات إلى التزايد المستمر في حصة العمل المصرفي الإسلامي في البنك إلى مجمل أعماله و كذلك إلى مجمل أرباحه، مع تزايد في عدد الفروع الإسلامية التي أصبحت 70 فرعا تنتشر في أنحاء مختلفة من المملكة، شاملة جميع فروع مدينتي مكة المكرمة و المدينة المنورة تحديدا و منذ عام 2005 تحول البنك كاملا إلى بنك إسلامي بجميع فروعه التي تبلغ المئات.

ب- **الإلتزام الشرعي:** لعل الالتزام الشرعي التام بسلامة التطبيق لأحكام الشريعة الإسلامية يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل مصرفي إسلامي و ضمانا لإستمراريته، و تشير المعلومات إلى حقيقة تقيد معظم البنوك التقليدية الكبيرة التي أقدمت على فتح النوافذ الإسلامية بالالتزام الشرعي في تقديمها صيغ تمويلية إسلامية، فقامت بتعيين هيئات مستقلة للرقابة الشرعية أسند إليها مسؤولية الإفتاء و التثبت من سلامة الأعمال المصرفية الإسلامية فيها من حيث تصميم المنتجات و أسلوب تقديمها و صياغة عقودها و الإعلان عنها و الترويج لها. و لقد ظهر هذا التوجه أكثر وضوحا في المصارف الكبيرة التي سعت جاهدة إلى إظهار مصداقيتها في التطبيق.

و بالإشارة إلى تجربة البنك الأهلي السعودي و هي التجربة التي تشير لكل عنصر من عناصر النجاح المطلوب توفرها لإنجاح عملية افتتاح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية باعتبارها مثلا يمكن الاحتذاء به في هذا المضمار، بل و في إمكانية الاستفادة منها في مجال أسلمه بنك قام بتحويله كاملا من بنك تقليدي إلى مصرف إسلامي طبقا لخطة موضوعة تنتهج التدرج في التطبيق دون التضحية بالالتزام الشرعي.

ففي هذه التجربة كان أهم ما يشغل تفكير القائمين على إدارة الخدمات الإسلامية منذ البداية هو ضرورة إقناع العاملين في البنك من الإدارة و الموظفين، و المتعاملين معه من العملاء و الجمهور بأن العمل في الإدارة و فروعها و سياستها و أموالها كلها تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية و تطبيقاتها بكل وضوح و دقة، و لقد تحقق ذلك للإدارة من خلال عدد من الإجراءات نوردها فيما يلي:

– الاستقلالية التامة سواء المالية أو المحاسبية للإدارة؛

– العمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في كل أنشطة الإدارة و منتجاتها و سياستها و برامج تدريب موظفيها؛

– إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق، تجتمع بصفة دورية مرة كل شهر للنظر فيما يعني لا من موضوعات و وضع التوصيات اللازمة للتنفيذ؛

– تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية.

هذه الأمور جميعا كان لها مردودها الإيجابي و السريع في خلق الصورة الانطباعية الصحيحة عن العمل المصرفي الإسلامي الذي تم تقديمه من خلال النوافذ الإسلامية لهذا البنك التقليدي.

ج– الإعداد المناسب للكوادر البشرية: لا شك أن توفر العنصر البشري المناسب جنبا إلى جنب مع التقنية المتطورة يعتبر أهم عناصر النجاح لأي عمل كان. و العمل المصرفي الإسلامي ليس استثناء من ذلك، فبالعودة إلى تجارب دول في نفس المجال، نقول أن توفير و تدريب الكوادر البشرية المناسبة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي كان يمثل أحد الشواغل الرئيسية للإدارة خاصة و أن العاملين في النوافذ التي كان يتم تحويلها إلى العمل المصرفي الإسلامي كانوا في معظمهم غير مؤهلين لذلك. الأمر الذي تطلب جهدا و وقتا كبيرين لإعداد البرامج التدريبية المناسبة و وضع الخطط اللازمة لتدريب كل العاملين في الإدارة و الفروع على مراحل و دورات مختلفة المحتوى و المستوى. و في هذا الخصوص كان التدريب يأخذ أشكالا متعددة فبينما كان بعضه يتم داخليا كان البعض الآخر يتم خارجيا، أما البرامج التدريبية الداخلية فكانت تتم بالاستعانة بالقدرات التدريبية المتاحة ذاتيا للبنك من خلال العاملين في الإدارة و مراكز التدريب التابعة للبنك أو بالاستعانة بمكاتب استشارية أو مراكز تدريب متخصصة تربطها بالبنك علاقات عمل وثيقة. أما التدريب الخارجي فكان يتم إما من خلال إرسال المتدربين إلى مراكز تدريب خارجية أو إرسالهم للتدريب العملي في بنوك إسلامية شقيقة.

د– تطوير النظم و السياسات الملائمة: نظرا للاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي و تلك الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي فإن الأمر يقتضي تطوير السياسات و الإجراءات و النظم الفنية و المحاسبية اللازمة و المناسبة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي و منتجاته و تحقيق هذا العنصر ليس بالأمر السهل و إنما هو يتطلب الكثير من الوقت و الجهد خاصة من حيث تطوير النظم و البرامج الفنية اللازمة لتشغيل النوافذ و إعداد البيانات المالية و المعلومات الإدارية. و هي عملية تزداد صعوبة في ظل نظام مصرفي ثنائي أو مزدوج.

هـ- الموائمة مع إدارات البنك الأخرى و الاختيار المناسب للبنوك و مواقعها: على الرغم من أن التجربة قد أظهرت عدم بروز مشاكل أو تناقضات بين تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال نوافذ إسلامية تحت سقف واحد مع العمل المصرفي التقليدي، إلا أن فئة ما لم تقر بنفس الشيء في حالة تقديم العمل المصرفي الإسلامي من خلال فروع مستقلة و إدارة مستقلة أيضا ضمن مصرف نشأ في الأساس تقليديا.حيث أظهرت التجربة أن هذا الوضع يصاحبه عادة نوعين من المشاكل نذكرها فيما يلي:

- مشكلة الحساسية التي تنشأ بين منسوبي البنك بشقية الإسلامي و التقليدي، نظرا لما كانت تعنيه فكرة تحويل بنك تقليدي إلى بنك إسلامي من شعور البعض من منسوبي القطاع المصرف التقليدي بعدم الاطمئنان مقارنة بالارتياح الذي كان يشعر به الآخرون في قطاع الصيرفة الإسلامية. الأمر الذي كان يؤدى أحيانا إلى الشعور بعد وجود أرضية مشتركة تجمع الجميع في بوتقة واحدة.

و على الجانب الآخر لم يكن العاملون في قطاع الصيرفة الإسلامية متحررون تماما من القلق الذي كان يساورهم بحكم كونهم الأقل عددا من حيث الأفراد و الأقل حجما من حيث نسبة مساهمتهم في مجمل أعمال البنك.

- أما المشكلة الأخرى فكانت تسويقية، أساسها الاحتكاك المتكرر بين مسؤولية التسويق في النوافذ الإسلامية و التقليدية الذين كانوا غالبا ما يتنافسون على استقطاب نفس العملاء مع اختلاف الرسالة التسويقية من ناحية و مع ربط تقييم أداء النوافذ بمدى النجاح في استقطاب العملاء و تعبئة الودائع في كل نافذة.

و مما شك فيه أن هذه الصعوبات كانت من بين الأمور الشائكة في بداية الأمر، غير أنه من أجل تقليص فرص حدوث مثل هذه المشاكل قامت الإدارة المعنية في البنك بالكثير من الخطوات و المبادرات لتحقيق هذا الهدف، نذكر منها:

- **بالنسبة للموظفين:**

- بذل الكثير من الجهد للالتقاء و التحاور مع كل المسؤولين في البنك من أجل بناء جسور الثقة معهم.

- وضع الأسس و المعايير التي يتم على أساسها إعطاء الأولوية للتوظف في إدارة الخدمات المصرفية الإسلامية للراغبين في ذلك من إدارات البنك الأخرى.

- وضع الخطط اللازمة لتدريب كل منسوبي البنك على أسس العمل المصرفي الإسلامي.

- **بالنسبة للأمور التسويقية:**

- تحديد المناطق الجغرافية التي يتم خدمتها بواسطة كل فرع تحديدا واضحا و الإلتزام به من الجميع؛

– خلق فرص للتكامل بين الفروع في خدمة العملاء بدلا من التنافس عليهم، مع وضع ميكانيكية محددة للتعامل مع هذا الإحتمال في حالة وقوعه، و ذلك من خلال عقد اجتماعات دورية لمعالجة كل موقف على حده؛

– الاختيار المناسب للفروع التي يتم تحويلها أو لمواقع الفروع التي يتم إنشائها بحيث تحقق التوازن بين التغطية السوقية المناسبة مع تقليص احتمالات نشوء المشاكل التسويقية و الإدارية مع فروع أخرى للبنك.

المطلب الثاني: تحديات النوافذ الإسلامية

واجه العمل المصرفي الإسلامي خلال المرحلة الماضية العديد من التحديات الصعبة التي كان لا بد من مواجهتها و التغلب عليها لتبقى على مصداقيتها و استمرار ربحيتها و نموها و هي التحديات التي نورد أهمها فيما يأتي:[1]

أ– غياب النظم الرقابية المناسبة لطبيعة النشاط المصرفي الإسلامي:

عدم وضوح أو ربما عدم وجود علاقة بين المصارف الإسلامية أو الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي و المصارف المركزية المنظمة للصناعة المصرفية و المراقبة عليها. ففيما عدا حالات قليلة نجد أن المصارف المركزية لديها نظام واحد للتعامل مع المصارف العاملة في دولها، دون تفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي و العمل المصرفي التقليدي، الأمر الذي يرجع في حقيقته إلى أن بعض هذه الدول لا تسمح نظاما بالترخيص للبنوك فيها بتسمية نفسها بنوكا إسلامية. كما لا توفر لها الأدوات المقبولة إسلاميا للاستفادة من التسهيلات المصرفية التي تتيحها عادة للبنوك التقليدية، و هو الأمر الذي يضع المصارف الإسلامية في وضع لا يسمح لها بالتنافس على قدم المساواة مع المصارف التقليدية.

ب– ضعف و ندرة الموارد البشرية:

إن توفر العنصر البشري المناسب يمثل أحد أهم أسباب النجاح لأي منشأة أو مؤسسة خاصة مع التقدم التقني الكبير القائم حاليا و القادم مستقبلا، و المصارف الإسلامية ليست استثناء من ذلك، فنجاحها في رسالتها سوف يتوقف كثيرا على مدى نجاحها في استقطاب الكوادر المؤهلة و المدربة للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل و لكن أيضا من حيث الكوادر المؤهلة و المدربة للعمل فيها ليس فقط من الناحية الفنية للعمل و لكن أيضا من حيث صدق القناعة لديها بالعمل المصرفي الإسلامي. صحيح أن المصارف الإسلامية لا تدخر جهدا في تحقيق ذلك و لكن الواقع يشير إلى النقص النسبي في المعروض منها مقارنة بالطلب عليها.

[1] رقيق علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص، ص 19–20.

ج- اختلاف معايير تطبيق المنتجات الإسلامية:

في الوقت الذي تم فيه إلى حد كبير معالجة مشكلة محدودية المنتجات الإسلامية من خلال تطوير العديد من منتجات التمويل و الاستثمار الإسلاميين فإنه لا تزال تواجه المصارف الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي صعوبة أخرى لا تقل أهمية، ألا و هي مشكلة تعدد طرق و قواعد تطبيقها في الواقع العملي. فمع تعدد المصارف الإسلامية و استخدامها لعدد من صيغ التمويل الإسلامية، فإنها لم تتمكن حتى الآن من توحيد قواعد تطبيقها، فنجد بنوكا مختلفة تقدم نفس صيغة التمويل و لكن بطرق مختلفة. الأمر الذي قد يؤدي إلى كثير من البلبلة و الشك في أذهان المتعاملين مع المصارف الإسلامية من حيث سلامة التطبيق و مصداقيته. و لعل هذا الاختلاف يرجع في المقام الأول إلى الأسباب التالية:

- اختلاف هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية و ما قد يصاحبه من تفسيرات مختلفة لبعض الأحكام الشرعية الفرعية تبعا للاختلاف القائم بخصوصها بين المدارس الفقهية الأربعة الرئيسية.

- حقيقة أن فتاوى هيئات الرقابة الشرعية تبني أساسا على كيفية و كفاية المعلومات المقدمة لها بخصوص المنتج موضوع الفتوى.

وتزداد أهمية هذه الحقيقة عندما يتعلق الأمر بالمصارف التقليدية خاصة في الدول غير الإسلامية و ذلك في الوقت الذي تفرض فيه متطلبات السوق ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتطوير البدائل الشرعية للمنتجات المصرفية التقليدية و اجتهادها المستمر في هذا الخصوص تلبية لحاجة العملاء و مواجهة لمتطلبات المنافسة التي تزداد حدتها يوما بعد يوم، وخير مثال على ذلك قيام بعض المصارف الإسلامية بتقديم منتج التو رق بغرض توفير السيولة النقدية للعملاء كبديل للقروض الشخصية التقليدية، وهو المنتج الذي لم يلق القبول من الجميع و لم يستقر بعد ليس بسبب عدم مشروعيته و لكن بسبب عدم الاتفاق على كيفية تطبيقه، والمثال الآخر على اختلاف التطبيق هو تقديم بطاقة الائتمان الإسلامية، ومما يضيف إلى أهمية هذا الموضوع أن هذين المنتج التورق و بطاقة الائتمان الإسلامية و مما يضيف إلى أهمية هذا الموضوع أن هذين المنتجين التورق بطاقة الائتمان الإسلامية يعتبران من المنتجات المصرفية الحيوية لنجاح المصارف الإسلامية في خدمة قطاع الأفراد تحديدا، و هو القطاع الذي أصبح الأكثر أهمية للمصارف التجارية عامة. الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة من قبل الهيئات المركزية و المنظمة للعمل المصرفي الإسلامي بما يحقق التوازن بين الالتزام التام بالأحكام الشرعية و الحاجة الماسة لتطوير العمل المصرفي الإسلامي و إستمراريته.

د- ضعف إلمام المراجعين الشرعيين بالمنتجات المصرفية التقليدية:

بينما يكون للنصح الشرعي الذي توفره هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دورا حيويا لضمان سلامة التطبيق، إلا أن ذلك يجب ألا ينفي أن المعرفة الجيدة لأعضاء هذه الهيئات الشرعية بدقائق الأدوات و

الأسواق المالية الحديثة لا يقل أهمية عن معرفتهم بالجوانب الفقهية للتعامل خاصة في ظل التداخل و التشابك الكبير بين أسواق المال الدولية، و من هنا تأتي أهمية مدى كفاية و كفاءة الرقابة و المراجعة الشرعية في معرفة كل الأبعاد ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي و ليس الجانب الفقهي منها فقط، وهو الأمر الذي قد يصعب توفره في معظم الحالات في الوقت الحاضر نظرا للحداثة النسبية للعمل المصرفي الإسلامي في طوره المعاصر، إن مثل هذا القصور سيترك ظلاله على مسيرة و سلامة العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.

هـ- ضعف أو عدم وجود أسواق مال متطورة:

إن عدم وجود أسواق مال متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يمثل عائقا كبيرا أمام المصارف الإسلامية لاستثمار أموالها في استثمارات طويلة الأجل تساعد في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الدول، فالاستثمارات الطويلة الأجل يمكن أن تسبب مشكلة سيولة لهذه المصارف إذا لم تتمكن من تحويلها إلى أوراق مالية يمكن تسيلها عند الحاجة، ومن ثم فإن عدم وجود أسواق مالية متطورة في الكثير من الدول الإسلامية يشكل بحد ذاته تحديا كبيرا أمام المصارف الإسلامية،أن تطوير مثل هذه الأسواق يعتبر شرطا ضروريا لقيام المصارف الإسلامية بدورها في تجميع مدخرات المسلمين و استثمارها في المشاريع المتوسطة و الطويلة الأجل التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية.

و- التخوف من عدم توفر الشفافية:

لما كان مبدأ المشاركة في الربح هو الأساس في صناعة الصيرفة الإسلامية، فإن ذلك يستتبع بالضرورة أن يقوم التعامل بين كل الأطراف المشاركة في المشروع على أسس واضحة للإفصاح و الشفافية عن النتائج المالية لهذا المشروع محل المشاركة، فقد يكون هناك نوع من التخوف أن يلجأ " المضارب " مثلا في عقد المضاربة الإسلامية بممارسة نوع من الأنشطة غير المقبولة من صاحب رأس المال " رب المال "، أو أن يقوم المضارب بعدم الإفصاح السليم عن حجم الأرباح التي يحققها المشروع و هو السلوك الذي سيؤدي بالضرورة إلى تخفيض ربحية البنك الإسلامي " رب المال " و إلى إضعاف الثقة في النظام ككل.

ز- البطء في توحيد المعايير المحاسبية:

إن تطوير نظام محاسبي مناسب للعمل المصرفي الإسلامي تتفق عليه المصارف الإسلامي يعتبر أمرا هاما من الناحية العملية لضمان سلامة كل من نظم الرقابة الداخلية (داخل البنك) و الرقابة الخارجية (المصارف المركزية)، و على الرغم من قيام بنك التنمية الإسلامي بالمشاركة مع عدد من المؤسسات المهنية و المؤسسات المالية الإسلامية بإنشاء هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و على الرغم من قيام مؤسسة النقد بتطوير نظام محاسبيي خاص بالمصارف الإسلامية فيها، فإنه يبدو أنه لا يوجد حتى الآن استعداد كاف من المصارف الإسلامية لتبني مثل هذا النظام الموحد و العمل بمقتضاه.

ح- صغر حجم المصارف الإسلامية:

لا شك أن صغر حجم المصارف و الوحدات الممارسة للعمل المصرفي الإسلامي يعتبر من المعوقات الرئيسية لنموها و الحد من كفاءتها التشغيلية. فمن المعروف في الأدبيات المصرفية أم هناك حد أدنى لحجم الصرف يتم بعده ثمار ما أصطلح على تسميته اقتصاديا بوفورات الحجم و هي الوفورات التي تحدث آثارها.

الإيجابية على كفاءة التشغيل و بالتالي على مستوى ربحية المصرف، و من ثم على قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة لتنمية موارده البشرية و تقنياته المصرفية. و هما العنصران اللذان لا غنى عنهما للمصارف الإسلامية لمواجهة المنافسة القادمة لا محالة من البنوك الأجنبية في ظل ما أصبح يعرف بنظام العولمة الجديد.

الأمر الذي يفرض على المصارف الإسلامية الإسراع بالدخول في إندماجات مدروسة تعالج بها مشكلة صغر أحجامها و تحسين كفاءتها التشغيلية و التسويقية عامة. كما أننا نرى أن يكون للجهات الرقابية دور في تشجيع و تحفيز المصارف الإسلامية للأخذ بهذا التوجه الذي أصبح ضروريا.

المطلب الثالث: معوقات النوافذ الإسلامية

تتمثل أهم المعوقات التي تواجه النوافذ الإسلامية فيما يلي:[1]

أ- معوقات إدارية: عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا. الأمر الذي قد يؤدي إلى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه الأمر الذي يؤدي بدوره إلى بروز السلبيات التالية:

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك؛

- ظهور احتكاكات عملية تمتد لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي؛

- ضعف الاستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة في تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

ب- معوقات ذات صلة بالموارد البشرية: هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع و كلما زادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة و خدمات الاستثمار و التمويل. نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدي إلى حالة من عدم التأكد لدى العاملين في المصرف و شيوع الإشاعات و تدني الروح المعنوية بينهم.

[1] رمضاني لعلا، البرود أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص، ص 157-158.

كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصا لتدريب العاملين في المصرف على طبيعة و أدوات العمل المصرفي الإسلامي فتنشأ فجوة بين الأهداف و الوسائل مما يضيف إلى الشعور بالحيرة و عدم التأكد.

ج- معوقات ذات صلة بالنظم و السياسات: تشير التجربة إلى أن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطي انتباها كافيا للأمرين التاليين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به و القائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي؛

- التباطؤ أحيانا في تلبية إحتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم و إجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة و تعقيد في الإجراءات و الضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

المبحث الثالث: أشكال و أساليب تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية

و سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الأشكال و الأساليب التي تستخدمها البنوك التقليدية للتحول من البنوك التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية.

المطلب الأول: أشكال التحول

يقصد بالتحول الطريقة التي اختار المصرف التقليدي أن يمارس من خلالها العمل وفق أحكام الشريعة و فيما يلي أهم أشكال التحول:

أ- التحول الكلي: من خلال إحلال الأعمال المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية و يتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، و يتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة و على رأسها التعامل بالربا، و يعد هذا الشكل من أكثر الأشكال مصداقية في التحول إذ أنه مبني على الابتعاد عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية و قد نفذت عديد من المصارف التقليدية هذا الشكل من التحول،مثل بنك الجزيرة و مصرف الشارقة و مصرف الإمارات و بنك الكويت الدولي.

ب- التحول من خلال استحداث المصرف التقليدي لخدمات و صيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية: و يقدمها جنبا إلى جميع باقي الخدمات و الصيغ المصرفية التقليدية، إذ تقوم المصارف التقليدية بتصميم بعض أدوات التمويل الإسلامية كالمشاركة و المضاربة و المرابحة و الإستصناع و الإجارة و بيع السلم، و قد شاع استخدام هذا النوع من التحول في معظم المصارف التقليدية في دول الخليج العربي و خاصة السعودية، مثل البنك السعودي البريطاني و البنك السعودي الهولندي، و بنك الرياض. و الملاحظ في هذا الشكل أن المصرف التقليدي لا يمنح الصيغ و الخدمات الإسلامية أي استقلالية عن باقي الصيغ و الخدمات

التقليدية التي يقدمها، بحيث تشكل الخدمات و الصيغ المصرفية التي يقدمها المصرف مزيجا بين ما هو مباح شرعا و آخر محرم.[1]

ج- التحول من خلال إنشاء المصرف التقليدي لنوافذ متخصصة تقدم خدمات و صيغ مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية: و هذا يعني قيام المصرف التقليدي بتخصيص جزء أو حيز في المصرف التقليدي يختص فقط بممارسة الأعمال المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية. و الملاحظ في هذا الشكل أن المصرف التقليدي يمنح العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة شيئا من الاستقلالية المكانية داخل المصرف، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعني فقط بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة، إلا أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية و الإدارية اللازمة بل تتبع في ذلك لإدارة المصرف التقليدي، و من المصارف التي اشتهرت باستخدام هذا الشكل بنك Hsbc و مجموعة Citi Group و غيرها.[2]

د- **تحول المصرف التقليدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فروع متخصصة لذلك:** و في هذا الشكل يقوم المصرف التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وعادة ما تكون هذه الفروع إما تابعة لإدارة الفروع بالمصرف التقليدي أو ينشأ لها إدارة خاصة. و قد اشتهرت المصارف التقليدية في مصر باستخدام هذا الشكل و يعتبر بنك مصر أول مصرف تقليدي أنشأ فروعا تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية و ذلك في عام 1979، ثم تبعه المصرف الوطني المصري و البنك الأهلي التجاري في السعودية. و يعتبر هذا الشكل من التحول أكثر الأشكال شيوعا، الأمر الذي استدعى وضع الشروط و الضوابط التي تحكم عمله من قبل بعض السلطات النقدية كما حدث في مصر و قطر و غيرها. و الملاحظ في هذا الشكل أنه يمتاز عن سابقيه بالاستقلالية المكانية، و في بعض الحالات الإدارية عن باقي أعمال المصرف التقليدي، مما يتيح إمكانية فضل أعمال و نتائج الفرع عن أعمال و نتائج المصرف التقليدي.[3]

هـ- التحول من خلال إنشاء المصارف التقليدية لمصارف جديدة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية: و في هذا الشكل يقوم المصرف التقليدي بتقديم الخدمات و الصيغ المصرفية من خلال مصرف مستقل بإدارته و أعماله عن المصرف التقليدي، و يلتزم في جميع أعماله بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن ملكية هذا المصرف أو جزء منها تعود إلى المصرف التقليدي. و يعتبر هذا الشكل من أقل الأشكال السابقة شيوعا و انتشارا، إلا أن هناك عدة حالات تمت فعلا، ففي الأردن قام البنك العربي بإنشاء و تأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي و في السودان قامت مجموعة فرنسبنك مع مجموعة من المؤسسات المالية

[1] سعيد بن سعد المرطان، **الفروع و النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية**،

[2] فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005، ص 13.

[3] سعيد بن سعد المرطان، مرجع سبق ذكره، ص 435.

الكويتية بإنشاء مصرف استثماري إسلامي تحت إسم " كابيتال بنك"، و في لبنان قامت مجموعة بنك الإعتماد اللبناني بإنشاء المصرف الإسلامي اللبناني كما قام بنك لبنان و المهجر بإنشاء مصرف إسلامي تحت اسم بنك لبنان و المهجر للتنمية.[1]

المطلب الثاني: أساليب التحول

لتحول البنوك التجارية للعمل بالمصارف الإسلامية ثلاث أساليب وتتمثل فيما يلي:

أ- **التحول الجزئي:** و يعني قيام المصرف التقليدي بتحويل فرع من فروعه أو إنشاء فرع جديد للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، و بذلك يكون المصرف التقليدي نموذجا للعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، و بعد نجاح تجربة الفرع النموذجي و نضوج خبرة القائمين عليه يبدأ المصرف التقليدي بتعميم التجربة على باقي فروع المصرف وفق خطة معينة، ثم يتبعها بعد ذلك تحول المركز الرئيسي مستفيدا من خبرته في تحول جميع فروعه، بحيث يصير المصرف التقليدي بالكامل يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. و هذا كله على افتراض أن الشكل المرغوب التحول للعمل من خلاله هو التحول الكلي، أما إذا كان هدف المصرف في تحول العمل من خلال أحد الأشكال الأخرى، فإن الأمر يتم بنفس الطريقة بحيث يبدأ تجربته بشكل جزئي، و بعد نجاحها يقوم المصرف بتعميمها.[2]

ب- **التحول دفعة واحدة:** و يتمثل هذا الأسلوب بقيام المصرف التقليدي قبل تحوله بإعداد برنامج شامل لتحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام إسلامي، على أساس تحديد موعد معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة، و إحلال النظام المصرفي الإسلامي محله، و كذلك الأمر بالنسبة لباقي أشكال التحول الأخرى، فإن المصرف يقوم بالتحول إلى الشكل الذي اختاره دفعة واحدة، حيث تعمم الفكرة على جميع فروع المصرف في آن واحد. و رغم تميز هذا الأسلوب بقصر الزمن الذي يستغرقه في التحول إلا أنه ينطوي على مغامرة كبيرة قد تقضي إلى مخاطر جسيمة، و ذلك لأن التضحيات و الخسائر التي سيتكبدها المصرف نتيجة التحول بهذا الأسلوب ستكون كبيرة، و قد يعرض المصرف لأزمة سيولة أو ضائقة مالية خانقة تشل حركة بعض أنشطته التجارية و المصرفية، أو يتعرض لموقف عدم تلبية طلبات سحب أصحاب الودائع و مع الاستمرار بهذا الحال يعرض نفسه للمسائلة القضائية عن حقوق المودعين و كيفية استرجاعها، و هذا يفتح على المصرف بابا هو في غنى عنه، يشغله عن الاهتمام بمفرزات التحول الطبيعية أثناء فترة التحول، مثل المشكلات القانونية و الإدارية.[3]

---

[1] سفر أحمد، **العمل المصرفي الإسلامي أصوله و صيغه و تحدياته**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004، ص207.

[2] سعود محمد، الربيعة، **تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي**، ص542.

[3] مرجع سابق الذكر، 545-546.

ج- **التحول المرحلي (التدرج):** و هو عبارة عن قيام المصرف التقليدي بإعداد خطة متكاملة و شاملة لكل أقسام و فروع المصرف بهدف تحويل النظام المصرفي المعمول به إلى نظام مصرفي خال من أي محظور شرعي طبقا لبرنامج مرحلي، و على أساس جدولة مراحل التحول زمنيا وفقا لمعايير شرعية و قانونية و اقتصادية، و يتوخى الحاجة الزمنية لكل مرحلة من مراحل التحول لاستيفاء متطلباتها من التعديل و التبديل، و يقوم هذا التحول على أساس تنفيذ خطة التحول في جميع أقسام المصرف و فروعه بشكل متوازن و متساو، و على مراحل زمنية محددة، بحيث يتحقق التكامل للنظام المصرفي القائم على أساس خلو معاملاته من الربا أو أي محظور شرعي آخر عند تنفيذ آخر مرحلة زمنية من مراحل التحويل.[1]

[1] سعود محمد، الربيعة، مرجع سبق ذكره، ص547.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل التعريف بالنوافذ الإسلامية باعتبارها خطوة تمهيدية لممارسة البنوك التقليدية العمل المصرفي الإسلامي والتي تعود فكرة إنشائها إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، إلا أن هذه الفكرة لم تصل حيز التنفيذ إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الإقبال عليها.

بغض النظر عن دوافع البنوك التقليدية لفتح نوافذ إسلامية فمنها دوافع عقائدية وأخرى تسويقية، إلا أن الدافع الوحيد والرئيسي هو الربح الكبير المتوقع من هذه السوق، حيث أصبحت النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية واقعا متجسدا في الكثير من المؤسسات المصرفية مهما اختلفت الدوافع، وهذا لا يمنع من وجود تحديات ومعوقات تواجه العمل المصرفي عند تقديم الخدمات، وبالتالي قامت بعض البنوك التجارية بتبني أشكال وأساليب للتحول إلى الصيرفة الإسلامية ويختلف ذلك من بنك لآخر.

الفصل الثالث: دراسة تجارب دولية رائدة

تمهيد

- ✓ **المبحث الأول: تحليل بعض التجارب الدولية في تبني الصيرفة الإسلامية**
- ✓ **المبحث الثاني: واقع فتح النوافذ الإسلامية في ا لجزائر**

خلاصة

تمهيد:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين بروز ظاهرة اتجاه عدد من البنوك التقليدية لإنشاء نوافذ تابعة لها تقدم خدمات مصرفية إسلامية، وانتشرت هذه النوافذ بشكل كبير جدا بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، أين شهدت المصارف الإسلامية وأنواع الاستثمارات المالية الإسلامية الأخرى إستقرار مالي بعد ما حصل من هزات أربكت كبرى المؤسسات المالية العالمية وأوقفتها في شراك الإفلاس، مما جعل المسؤولين البنكيين في شتى الدول يهتمون بالبحث في آليات وصيغ التمويل والمشاركات الإسلامية والبحث عن كيفية الاستفادة من الخصائص المالية الإيجابية التي تميزها عن التعاملات التقليدية، إذ توجهت البنوك التقليدية كخطوة أولى نحو فتح شبابيك أو نوافذ تقدم خدمات مصرفية إسلامية بهدف الاستفادة من عوامل استقرار بالغ الأهمية ألا وهو جذب شريحة من العملاء ممن يفضلون المعاملات المتوافقة والشريعة الإسلامية، ويعتبر هذا التوجه اعترافا ضمنيا من البنوك التقليدية بأهمية ونجاح التمويل المصرفي الإسلامي والمصارف الإسلامية بشكل عام نظرا لما شهدته هذه الأخيرة من نمو سريع على الصعيد العربي الإسلامي والعالمي كما لاقت اهتماما ورواجا كبيرا من قبل الأوساط الأوروبية، وفيما يلي عرض موجز لتجارب بعض البنوك التجارية العربية والعالمية التي خاضت تجربة فتح نوافذ إسلامية بما في ذلك التجربة الجزائرية، وهنا يستلزم دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل بعض التجارب الدولية في تبني الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: تحليل التجربة الماليزية

المطلب الثاني: تحليل التجربة البريطانية

المطلب الثالث: تحليل التجربة الإماراتية

المبحث الثاني: واقع فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر

المبحث الأول: تحليل بعض التجارب الدولية في تبني الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: تحليل التجربة الماليزية

بدأ الحديث عن البنوك الإسلامية في ماليزيا عام 1963، عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بآلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها(تأبون حجي) تأسست في نوفمبر عام 1962، و بدأت العمل رسميا عام 1963.[1]

و بعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم ذلك في عام 1981 بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا و رفع النتائج للحكومة و كانت النتائج ايجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية.

لقد أصدرت الحكومة الماليزية قانون البنوك الإسلامية عام 1982 و الذي يشمل تأسيسها و عملها و الإشراف عليها من طرف البنك المركزي الماليزي بشكل يماثل البنوك التجارية مع الأخذ بمبادئ النشاط الإسلامي و بقاء النظام التجاري كنظام أصل، و هو ما سمح بالتعايش بين النظامين التجاري و الإسلامي و موازاة مع التوجه نحو إقامة نظام تجاري لا ربوي سعت الحكومة الماليزية إلى إصدار قوانين و تنظيمات تسمح للبنوك و المؤسسات المالية بفتح نوافذ لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب الخدمات التجارية.[2]

بلغ مجموع البنوك التجارية التي توجد فيها نوافذ إسلامية بماليزيا 14 بنكا تجاريا و على رأسها البنوك التجارية العالمية كبنك سيتي، بنك هيتاس بي، بنك ستاندراد و بنك بوميترا و غيرها من البنوك التجارية المحلية.

حسب إحصائيات البنك المركزي لماليزيا فإن نسبة 98% من البنوك التجارية الكبرى فتحت نوافذ إسلامية، و بلغت البنوك التجارية ذات النوافذ الإسلامية 13 بنكا تجاريا. و هو ما يوضحه الجدول التالي:

[1] سليمان عبد الله ناصر، **مؤتمر المصارف الإسلامية في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية**، مجلة نيوز اليمن، 2010، ص01.

[2] معارفي فريدة، مفتاح صالح، **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميترا التجاري نموذجا**، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد3، 2014، ص272.

جدول رقم(3-1): عدد البنوك التجارية و الإسلامية في ماليزيا

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع المصرف الإسلامي	80	120	122	122	128	132
النوافذ الإسلامية	7	6	7	8	8	13

المصدر: قطب مصطفى سانو، **آفاق التعايش بين المصرفية التقليدية والمصرفية الإسلامية تجربة ماليزيا نموذجا**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات الإسلامية المالية معالم الواقع وآفاق المستقبل، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص1568.

يبين الجدول عدد الفروع الإسلامية في المصرف الإسلامي الماليزي في الفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2003 و هذا حسب المعطيات المتوفرة، و نلاحظ من خلال الجدول أن عدد فروع المصارف الإسلامية في ماليزيا يزداد من سنة إلى أخرى حيث بلغ عدد الفروع 132 فرعا إسلاميا كأكبر عدد لسنة 2003، كما أن النوافذ الإسلامية تزداد أيضا لتصل سنة 2003 إلى 13 نافذة إسلامية، و هذا دليل على اهتمام الدولة الماليزية بهذه الفكرة المتبناة.

1-واقع المصرفية الإسلامية في ماليزيا:

تماشيا مع النمو المستمر في صناعة التمويل الإسلامي عالميا شهدت الخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا نموا كبيرا في حجم الأصول و الودائع و التمويلات، حيث بلغت حصتها من إجمالي الأصول المصرفية 26.5% عام 2018م بينما كانت تقدر سنة 2019 ب 24.9% و الجدول التالي يبين تطور مجموع الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا سنة (2010-2018).[1]

جدول رقم (3-2): تطور الأصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول	262	328	375	426	477	535	581	653	771

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على (Bank Negara Malaysia 2018)

[1] https://www.bnm.gov.my/index.phpch=fs&pg=fs_mfs_lis&ac=118&lang=en, 29/7/2021, 21:17.

نلاحظ من خلال الجدول تطور حجم أصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا سنة 2010 إلى غاية 2018، حيث قدرت قيمة الأصول ب 262 و 328 مليار رينجيت ماليزي في 2010 و 2011 على التوالي، لتصل إلى 771 مليار رينجيت ماليزي عام 2018، و يدل ذلك على نجاح التجربة الماليزية بفضل تمتع التمويل الإسلامي في ماليزيا منذ انطلاقه بميزة تنافسية راسخة و معترف بها و ينمو في محيط يتميز باستقرار في البيئة التشغيلية و التنظيمية و الأنظمة الضريبية المواتية، و الأهم من ذلك دعم الحكومة المتعاقب.

جدول رقم(3-3): تطور الودائع الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة(2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع	216	266	306	348	402	403	418	478	571

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على(Bank Negara Malaysia 2018)

نلاحظ من خلال الجدول تطور حجم الودائع خلال الفترة 2010-2018، حيث بلغ إجمالي الودائع نهاية عام 2018 حوالي 571 مليار رينجيت ماليزي بما فيها ودائع النوافذ الإسلامية، مقارنة بودائع البنوك التقليدية التي بلغت قيمتها 1.970 مليار رينجيت ماليزي و هذا بفضل مساهمة الدعم الحكومي للبنوك الإسلامية في ماليزيا إللى زيادة ودائعها مقارنة بالبنوك التقليدية، كذلك تلقي التمويل الإسلامي قبول كبير من الناس.

جدول رقم(3-4): تطور التمويلات الممنوحة بالبنوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة(2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التمويلات	159	197	232	281	335	393	436	481	567

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد (Bank Negara Malaysia 2018)

نلاحظ من خلال الجدول تطور و نمو التمويل المصرفي الإسلامي في البنوك الإسلامية و النوافذ الإسلامية في ماليزيا بحوالي 567 مليار رينجيت ماليزي نهاية عام 2018، أي بنسبة 11%، مقارنة ب 2017 بلغت النسبة فيه 9.3% متجاوزة بذلك نسبة 3.3 % للبنوك التقليدية. و يمكن إرجاع هذا النمو إلى المنتجات الجديدة المقدمة من طرف البنوك الإسلامية بالإضافة للبيئة التنظيمية الداعمة لهذه البنوك في ماليزيا.

و سنتناول الآن دراسة تحليلية لبنك بوميبترا التجاري كأهم بنك خضع لتجربة فتح نوافذ إسلامية داخل فروعه التجارية:

2- نشأة بنك بوميبترا التجاري:

أنشأ بنك بوميبترا أول نافذة للمعاملات الإسلامية رسميا في 25 فيفري 1993. و ما بين 25 فيفري 1993 إلى غاية 04 مارس 1994 اقتصرت أعمال النافذة الإسلامية على توفير مستلزمات أولية لبدء العمل مثل إعداد الأدوات و الأجهزة، اختيار العاملين، و لم يتم طرح خدمات بنكية إسلامية من طرف نافذة المعاملات الإسلامية إلا بعد انضمامه إلى النظام البنكي اللاربوي في 04 مارس 1993 و تقوم نافذة المعاملات الإسلامية على مسمى وحدة تابعة لإدارة قسم شؤون العملاء مع تمتعها بالإستقلالية المالية و الإدارة المحاسبية، و تأتي في الدرجة الرابعة ضمن الهيكل الإداري.[1]

3-تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية- بنك بومي بترا الماليزي :

أظهرت تجربة ماليزيا في التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نافذة إسلامية في بنك بومي بترا التجاري نتائج إيجابية و لم يقتصر هذا النجاح على بنك بومي بترا فقط بل شمل كل البنوك الماليزية التجارية التي اعتمدت العمل من خلال فتح نوافذ إسلامية حيث حققت نموا جيدا ظهر جليا في حجم الودائع، و إجمالي الأصول و حجم التمويل حيث بلغت حصتها من السوق ما مقداره 22% و هو رقم يتجاوز المستهدف تحقيقه سنة 2010 في خطة التمويل الشاملة لقطاع البنوك الإسلامية في ماليزيا و المقدرة ب 20 %، و بنهاية مارس 2013 وصلت أصول البنوك الإسلامية في ماليزيا حوالي 400 بليون رنجيت ماليزي مقارنة بحوالي 132 بليون رنجيت ماليزي عام 2006 و بزيادة قدرها حوالي 2.3% و بمعدل نمو يقدر بحوالي 20 % سنويا، أما بالنسبة لإجمالي الودائع لدى البنوك الإسلامية في ماليزيا في أفريل 2013 بلغ حوالي 314 بليون رنجيت و هو ما يمثل 21% من إجمالي ودائع جميع البنوك الإسلامية في تلك الفترة مقارنة بإجمالي ودائع قدره 99 بليون رنجيتو بنسبة 12% من إجمالي ودائع لدى البنوك في 2006 و هو ما يؤكد مدى التوسع في التحول إلى البنكية الإسلامية في هذا البلد و ما تحظى به من دعم و قبول، و تتركز النسبة الكبرى من ودائع البنوك الإسلامية في أربع أنواع من الحسابات و هي: ودائع الإستثمار العامة بنسبة 30 % تقريبا، وودائع تحت الطلب بنسبة 17%، ودائع الاستثمار الخاصة بنسبة 9% وودائع الادخار الجارية بنسبة 9%.[2]

[1] محمد صبري بن زكريا، **نافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية** – دراسة حالة بنك بوميبترا التجاري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، عمان، 1999، ص21.

[2] عبد الله بن عبد العزيز المعجل، **لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427، ص ص 32-33.

من خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج الايجابية و السلبية للتجربة الماليزية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فيما يلي:

- **ايجابيات التجربة:**

وتتمثل فيما يلي:[1]

– نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية عموما في ماليزيا كنتيجة للدعم الحكومي و الارادة السياسية الحكيمة و الترشيد الفكري الدائم من أهم العوامل لتوسع الأعمال المصرفية الإسلامية؛

– زيادة اقبال غير المسلمين في التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية و تلاشي الإعتبارات العقائدية و الدينية في التعامل مع مصرف إسلامي مما ترتب عنه ثنائية في تعايش النظامين؛

– أظهرت الدراسة التطبيقية للأعوام الثلاث (2000/1999/1998) كفاءة الأداء المالي و نجاح الأعمال المصرفية الإسلامية المتأتية من التعامل بصيغ البنوك الإسلامية؛

– تحويل العديد من النوافذ الإسلامية إلى بنوك إسلامية مستقلة و خير مثال تحويل نافذة المعاملات الإسلامية ببنك بومي بترا إلى بنك إسلامي قائم بذاته عرف ببنك المعاملات.

- **سلبيات التجربة:**

و تتمثل فيما يلي:

– وجود بعض المخالفات الشرعية في بعض الأنشطة المصرفية التي تقوم بها النافذة الإسلامية و التي خالفت ما استقر عليه رأي جمهور علماء المسلمين، مثل بيع العينة و بيع الوفاء و بيع الديون و غرامات التأخير، مما جعلها غير مقبولة عند عامة المسلمين خارج ماليزيا؛

– شبهة الخلط في الأموال بين أموال البنك التقليدي المتأتية من التعامل بالفائدة و هو الربا، و بين أموال البنك الإسلامي المتأتية من التعامل بصيغ البنوك الإسلامية.

ونستنتج أن من عوامل نجاح التجربة الماليزية في التحول إلى العمل بالنظام الإسلامي وضع مجموعة من القوانين التي تتماشى مع خصوصية العمل المصرفي الإسلامي وكذلك الإرادة السياسية على أعلى مستوى.

[1] معارفي فريدة، مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص 279–280.

المطلب الثاني: تحليل التجربة البريطانية

تعتبر بريطانيا من الدول الأوروبية التي تحتل الصدارة في مجال تطبيق خدمات مصرفية إسلامي والسباقة لفتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية.

ظهر النشاط البنكي الإسلامي في بريطانيا بأواخر السبعينات و بداية الثمانينات(1978، 1979)، إذ سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامي بالعمل في لندن، و في أكتوبر 2004 ولد أول بنك إسلامي بكل مواصفات البنوك الإسلامية وهو البنك الإسلامي البريطاني بعد مجهودات من الحكومة البريطانية لتعزيز دور البنوك الإسلامية في السوق المالي اللندني إيمانا منهم بمبدأ المنافسة، حيث بلغ عدد البنوك التي تقدم منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى 22 بنكا، منها 5 بنوك إسلامية و 17 بنكا تقليديا له نوافذ تقدم من خلالها منتجات البنوك الإسلامية.[1]

وهناك توقعات بأن يتضاعف عدد البنوك الإسلامية في غضون السنوات الخمس القادمة بسبب تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، وبهذا تحتل بريطانيا الصدارة ضمن الدول العربية و الغير إسلامية في مجال التمويل الإسلامي والشكل يوضح ذلك:

جدول رقم(3-5): عدد المؤسسات و النوافذ التمويلية الإسلامية في بعض الدول الغربية و غيرها

الدول	بريطانيا	أمريكا	أستراليا	سويسرا	جنوب إفريقيا	فرنسا	كندا	ألمانيا	ايرلندا
عدد المؤسسات و النوافذ الإسلامية	23	10	4	4	3	3	1	1	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على(IFSL, Islamic Finance, 2010, p3 Raza M.F, The "European Opportunity, p44, City & UK, Islamic Finance, May 2011, p5.)

[1] فؤاد بن علي، **البنوك الإسلامية في أوروبا الواقع والآفاق**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد12، 2013، ص01.

1- البنك الإسلامي البريطاني:

تم ترخيص البنك الإسلامي البريطاني من قبل السلطات المالية البريطانية في أغسطس عام 2004، وتم افتتاح أول فرع في لندن سبتمبر من العام نفسه، و يوجد لدى البنك حاليا ثمانية فروع: أربعة في لندن، واثنان في برمنجهام، وواحد في ليستر، وواحد في مانشستر، كما أن البنك يقدم لبعديد من المنتجات و المعاملات المصرفية الشرعية و أن أغلبية زبائنه المسلمين و غير المسلمين الذين يرغبون في استخدام البنوك بطريقة أخلاقية، و يصل عددهم إلى 45 ألفا، كما فتح أكثر من 68 ألف حساب.[1]

يعتبر البنك الإسلامي البريطاني أول بنك في بريطانيا و أوروبا كلها، و جاء اختيار بريطانيا لتمثيل التجربة الإسلامية في أوروبا نتيجة لعدة عوامل أهمها وجود ما يقارب 2 مليون مسلم يعيشون فيها بالإضافة للعدد الكبير من المسلمين الذين لهم علاقات أعمال ببريطانيا أو يزورونها بصفة متكررة، و هذه الحوافز ميزت بريطانيا كأول سوق واعد في أوروبا للبنوك الإسلامية و النجاح الذي حققه البنك فيما يتعلق بعدد العملاء و حجم الحسابات يؤكد صحة قرار إنشاء البنك في بريطانيا، و البنك الإسلامي البريطاني يقدم حاليا العديد من الخدمات التي تفي بالحاجات الأساسية للعملاء من الأفراد و الشركات و العمل جار حاليا لتطوير وزيادة حجم و عدد الخدمات المصرفية لتلبية جميع احتياجات العملاء.

2- حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق البريطانية (2006-2010):

حجم الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة المتواجدة في بريطانيا أخذت في الزيادة و النمو و الشكل الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3-6): تطور حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في السوق البريطانية بعد فتح نوافذ إسلامية(بمليارات الدولارات):

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الأصول	16.3	18.05	19.4	24	27

من إعداد الطالبة بالإعتماد على(IFSL, Islamic Finance, 2010, p3 Raza M.F, The European Opportunity, p44, City & UK, Islamic Finance, May 2011, p44)

[1] سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية**، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017-2018، ص99.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن حجم الأصول يتزايد بشكل متواصل و بمعدلات نمو معتبرة تراوحت بين 7.5% و 23.7% خلال الفترة المدروسة بين (2006-2010) و هذا ما جعل بريطانيا تقفز من المركز العاشر ضمن تصنيفات مجلة ذي بنكر عام 2007 إلى المركز الثامن و التاسع منذ عام 2008 لأكبر الدول المستقطبة لهذا النوع من التمويل في جهازها المالي.

3-تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الدولارات (2004-2007):

نما حجم الودائع التي استقطبها البنك الإسلامي البريطاني خلال السنوات الثلاثة الأولى من فتحه لنافذة إسلامية و يظهر ذلك جليا في الجدول الموالي:

جدول رقم (3-7): تطور حجم ودائع البنك الإسلامي البريطاني بملايين الجنيهات بين (2004-2007)

السنوات	ديسمبر 2004	جوان 2005	ديسمبر 2005	جوان 2006	ديسمبر 2006	جوان 2007
الودائع	4.5	71.7	101.1	148.6	178.1	251.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على(UK Trade & Investment services, 2007, The city-Uk Excellence in islamic Finance, p10)

نلاحظ من خلال الجدول تطور حجم الودائع خلال الفترة(2004-2007) حيث بلغ 251.6 مليون جنيه سنة 2007 مقارنة بسنة 2004 الذي كان يبلغ 4.5 مليون جنيه و منه يمكننا القول أن البنك الإسلامي البريطاني نجح في استقطاب شريحة لا بأس بها، كما نجح في زيادة حجم الودائع من خلال فتحه لنوافذ إسلامية، و منه فإن فتح نوافذ إسلامية في البنك الإسلامي البريطاني له أثر كبير في تطور نسبة الودائع لدى البنك.

4-تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية- البنك الإسلامي البريطاني- :

من خلال ما سبق يمكن تلخيص نتائج التجربة البريطانية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فيما يلي:[1]

[1] فلاق علي، سالمي رشيد، **النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص174.

البنك الإسلامي البريطاني كان و مازال رائدا في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية في بريطانيا و أوروبا، و لاشك بأن نجاح البنك في اجتذاب ما يقارب من 40 ألف عميل خلال هذه الفترة القصيلرة يؤكد الدور القيادي للبنك، خاصة في ضوء التحديات و القيود التشريعية و الضريبية و التي تم حل معظمها مؤخرا بالتعاون مع السلطات المعنية في بريطانيا و يعود نجاح التجربة البريطانية و حصولها على المرتبة الريادية بمجال الصيرفة الإسلامية لعدة عوامل منها:

-الإرادة السياسية الداعمة لهذا التوجه لإنجاح مشروع الصيرفة الإسلامية في ظل التحولات لتي يشهدها العالم المالي، حيث أقدمت السلطات البريطانية إلى تشجيع بنوكها و مؤسساتها بإقتحام تجربة الصيرفة الإسلامية محليا و دوليا، و تزامنت تلك الإرادة مع فتح فروع إسلامية في المشرق العربي و البلدان الإسلامية التي تشهد نموا ملحوظا في المالية الإسلامية؛

- إن المنتجات المالية الإسلامية متواجدة منذ 30 سنة لكن سعت مؤخرا السلطة في سن تشريعات وتقنين خدمات تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بهدف الترويج للملكة البريطانية كمركز للتمويل الإسلامي في الغرب؛

- إن الهيئات الرقابية في الصناعة المصرفية تمثل صمام الأمان الذي يحافظ على الإستقرار الاقتصادي و يضمن قيام البنوك بدورها الهام و الحيوي في تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: تحليل التجربة الإماراتية

تتجسد التجربة الإماراتية في مجال فتح النوافذ الإسلامية في العديد من التجارب الرائدة، و لقد وقع اختيارنا على تجربة المشرق الإماراتي (أفضل بنك إماراتي لسنة 2003 و بنك مزدوج بعد أن كان بنك ربوي فقط) لدراسة تجربته في التحول الجزئي إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية بداية من سنة 2006 أي منذ 09 سنوات، حيث سيتم دراسة و تقييم أثر إنشاء نوافذ إسلامية بهذا البنك على سيولة المصرف و كذا ربحيته و نشاطه.

1- نشأة بنك المشرق الإماراتي:

بنك المشرق هو بنك عربي إماراتي و بنك مساهمة عامة مدرج في سوق دبي المالي منذ أبريل 2000، تم تأسيسه في يناير 1967 في الإمارات المتحدة، و يعد مقره الرئيسي في دبي بالإضافة إلى فروعه و الشركات الزميلة و التابعة له، يقدم خدمات مصرفية على أعلى مستوى وكان يعرف سابقا باسم " مصرف عمان"، يقدم

بنك المشرق مجموعة من المزايا للعملاء مثل فتح حساب جاري، الودائع التي تبدأ من عشرة آلاف جنيه مصري، تقديم بطاقة التيتانيوم الإئتمانية للعملاء بالإضافة إلى البطاقة الكلاسيكية الإئتمانية.[1]

بدأ البنك تجربته بتقديم خدمات و منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، و ذلك من خلال إنشاء شركة مستقلة تابعة له برأسمال أولي قدره 500 مليون درهم تحت اسم " بدر إسلامي"، وكانت مهمتها الأساسية تمويل الشركات و تمويل المشروعات و الصكوك و منتجات أسواق المال بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، و كانت الشركة تخضع لرقابة هيئة شرعية تابعة لمصرف المشرق مهمتها التأكد من شرعية المنتجات و الخدمات المقدمة من طرف الشركة، و بعد النجاح الذي حققه " بدر الإسلامي" قررت إدارة مصرف المشرق التحول للعمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية وذلك عن طريق إنشاء قسم أو إدارة خاصة بتقديم الخدمات و المنتجات المصرفية الإسلامية عبر 58 فرع من فروعها التقليدية تعمل بشكل مستقل عن المصرف الرئيسي و تخضع لرقابة هيئة شرعية و ذلك تحت اسم " المشرق الإسلامي ".[2]

2- تقييم أداء بنك المشرق قبل و بعد تحوله الجزئي إلى العمل المصرفي بفتح نوافذ إسلامية:

نقوم بدراسة أثر إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية باستخدام مجموعة من النسب المالية التي تقيس كل من السيولة و الربحية.

2-1 دراسة أثر إنشاء نوافذ إسلامية على بنك المشرق:

جدول رقم(3-8): سيولة بنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية (2007-2009) (الوحدة مليون درهم)

	قبل إنشاء النافذة الإسلامية		
الفترة	2007	2008	2009
النقدية و شبه النقدية	14657009	25606623	28438014
الودائع	43447432	64701980	60629455
النسبة	33.73 %	39.57%	46.90%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

[1] http:// www.masherqbank.com, 1/08/2021, 19:1.3

[2] http:// www.alittihad.details, 3/08/2021, 15:25.

يبين الجدول سيولة بنك المشرق قبل فتح النافذة الإسلامية، حيث بلغت القيمة النقدية و شبه النقدية ما بين 14 مليون و 28 مليون درهم إماراتي في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2009، أما نسبة الودائع فلم تتجاوز 47 %، ومنه نسبة السيولة كانت متدنية هذه الفترة أي قبل فتح النافذة الإسلامية.

جدول رقم(3-9): سيولة بنك المشرق بعد فتح نافذة إسلامية (2010-2012) (الوحدة مليون درهم)

	بعد إنشاء النافذة الإسلامية		
الفترة	2010	2011	2012
النقدية و شبه النقدية	25438527	27088875	22438354
الودائع	54156268	57488915	51250034
النسبة	%46.97	%47.12	%43.78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

يبين الجدول سيولة بنك المشرق بعد فتح النافذة الإسلامية، حيث بلغت القيمة النقدية و شبه النقدية ما بين 22 مليون و 27 مليون درهم إماراتي في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012، أما نسبة الودائع فتجاوزت 47%، و منه نلاحظ وجود فروق جوهرية بين نسبة السيولة العامة للمصرف قبل و بعد فتح النافذة الإسلامية، و بالتالي نستنتج أن التحول الجزئي بفتح نوافذ إسلامية له أثر إيجابي على السيولة العامة لمصرف الشرق إذ أنه ساهم في زيادة سيولة بنك المشرق.

2-2 دراسة أثر إنشاء نوافذ إسلامية على ربحية بنك المشرق:

جدول رقم(3-10): حقوق ملكية بنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2008-2010) (الوحدة مليون درهم)

	قبل إنشاء نافذة إسلامية		
	2008	2009	2010
الربح	506126	528089	286235
حقوق الملكية	10724671	10911226	11800026
النسبة	%4.71	%4.83	%2.42

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

يبين الجدول ربحية بنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية، حيث نلاحظ أن ربحية البنك متناقصة خلال السنوات (2008-2010) أي قبل فتح البنك للنافذة الإسلامية و منه نستنتج أن ربحية البنك مرتبطة بحقوق الملكية.

جدول رقم(3-11): حقوق ملكية بنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2010-2012) (الوحدة مليون درهم)

	بعد إنشاء نافذة إسلامية		
	2010	2011	2012
الربح	836602	861042	1370636
حقوق الملكية	12384982	12803850	13820255
النسبة	%6.75	%6.72	%9.91

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

نلاحظ من خلال الجدول تزايد مستمر لربحية البنك خلال الفترة المدروسة (2010-2012) أي بعد البنك لنافذة إسلامية، حيث خلال سنة 2012 بلغت نسبة الزيادة 9.91% ومنه نستنتج وجود فروق جوهرية بين ربحية البنك قبل و بعد فتح النافذة الإسلامية و بالتالي فإن التحول الجزئي بفتح نوافذ إسلامية ساهم في زيادة ربحية بنك المشرق الإماراتي.

3-2 دراسة أثر إنشاء نوافذ إسلامية على نشاط بنك المشرق:

يمكن تقييم نشاط البنك من خلال تطبيق نسبة توظيف الموارد و ذلك بالاعتماد على الجدولين التاليين:

جدول رقم(3-12): توظيف الموارد لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2007-2009) (الوحدة مليون درهم)

	قبل إنشاء نافذة إسلامية		
	2007	2008	2009
الاستثمارات	53610842	59585325	63061098
الموارد	72168134	75426651	80849125
النسبة	%74.28	%78.99	%77.99

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

جدول رقم(3-13): توظيف الموارد لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية خلال الفترة (2010-2012) (الوحدة مليون درهم)

	بعد إنشاء نافذة إسلامية		
	2010	2011	2012
الربح	57182588	50963874	48978546
حقوق الملكية	65467035	69795116	62595822
النسبة	%87.34	%73.01	%78.24

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

من خلال الجدولين نلاحظ أن نسبة توظيف الموارد قبل و بعد فتح نافذة إسلامية قد انخفضت خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012، وهذا يشير إلى وجود فروق في نسبة توظيف الموارد قبل و بعد فتح نافذة إسلامية، و منه فإن لإنشاء نافذة إسلامية له أثر كبير في نسبة توظيف الموارد لبنك المشرق. من خلال ما سبق يمكننا تلخيص النتائج الإيجابية للتجربة الإماراتية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فيما يلي:[1]

- خلصنا من خلال دراسة تجربة تحول بنك المشرق الإماراتي جزئيا إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية، إلا أن فتح هذه الأخيرة كان لها أثر على أداء البنك وذلك رغم أن الفترة المدروسة بعد التحول لم تكن كبيرة كما أنها كانت متزامنة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي تعتبر من أبرز الصعوبات التي واجهت البنك في مراحله الأولى من التحول؛

- أثر التحول الجزئي للبنك بفتح نوافذ إسلامية كان إيجابيا على سيولة المصرف، في حين لم يكن لذلك التحول تحسن في ربحية المصرف وتوظيف الموارد، وذلك راجع إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي كله والتي تزامنت مع التحول مباشرة؛

- إن نجاح فكرة فتح نوافذ إسلامية و التي مكنت من تجاوز الأزمة المالية العالمية دفع بالبنوك الإماراتية إلى تبني هذه الفكرة و تجسيدها على أرض الواقع.

[1] قومية سفيان، بلعزوز بن علي، **تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية**، كلية العلوم الإقتصادية والإجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، ص60.

المبحث الثاني: واقع فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر

المطلب الأول: مدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر

بدأ اهتمام الجزائر بالتوجه نحو الخدمات المالية الإسلامية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي عندما سمحت لبنك البركة بالعمل في السوق المصرفية الجزائرية في إطار سعيها في إصلاح منظومتها المصرفية والمالية كجزء من عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل من أجل إعطاء هذه المنظومة دورها الأساسي في التنمية المستدامة، و في هذا الصدد أصدرت الجزائر قانون العرض و الطلب رقم 10/90 خلال فتح القطاع أمام الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي بعدما كان حكرا على الدول.

يقتصر تقديم الخدمات المالية الإسلامية بالجزائر على بنكين إسلاميين وهما بنك البركة الجزائري ومصرف السلام، و فيما يلي عرض موجز لكليهما:

- **بنك البركة الجزائري:** أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991، كشركة مساهمة في إطار قانون النقد و القرض و يعتبر أول بنك إسلامي مشترك (بين القطاع العام و الخاص)، يفتح أبوابه في الجزائر ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية و يمثل هذا البنك جانبين، الجانب الجزائري و المتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والجانب السعودي ممثلا في شركة البركة للإستثمار و التنمية، و مقره الرئيسي في مدينة الجزائر العاصمة بحي بوثليجة هويدف، فيلا رقم 01 و03 الجهة الجنوبية بن عكنون الجزائر، حيث تعتبر السنة الميلادية هي السنة المالية له.[1]
- **مصرف السلام:** مؤسسة مالية جاء تأسيسها بتاريخ 08 جوان 2006، كثمرة لتعاون إماراتي خليجي وجزائري، و هذا بهدف تقديم أحدث الخدمات المصرفية الإسلامية التي تواكب مسيرة التطور في الجزائر ومواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية معتمدا في ذلك على أرفع معايير الجودة في الأداء. و يعمل المصرف وفقا لإستراتيجية واضحة تواكب متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ و القيم الأصلية الراسخة بغية تلبية حاجيات السوق و العملاء المستثمرين.[2]

[1] نوال بن عمارة، **محاسبة البنوك الإسلامية دراسة بنك البركة الجزائري)**، جامعة ورقلة، ص52.

[2] www.alsalamalgeria.com, cosulte le 3/08/2021, 18:30h.

المطلب الثاني: مقومات فتح نوافذ إسلامية في الجزائر:

هناك بعض المقومات و التي تعتبر نقطة مشتركة لنجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر سواء تعلق الأمر بإقامة نوافذ إسلامية بالبنوك التجارية الربوية أو توسيع خدمات للبنوك الإسلامية المتواجدة بالتراب الجزائري، وعليه يتعين على السلطات العمومية الجزائرية مجموعة من المتطلبات نذكر منها:[1]

أ- **تقنين العمل المصرفي:** والمقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين و تشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كلما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها و الرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، و العلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية.

ب- **تنظيم العلاقة مع البنك المركزي:** إن الإختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل بطريقة خاصة ومميزة أيضا مع هذه البنوك، دون أن يني ذلك خروجها عن دائرة رقابته بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم و طبيعة عملها، و تنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن ماذكر سابقا من سن قانون خاص ينظم الإنشاء و الرقابة على البنوك الإسلامية، و بالتالي يمكن لبنك الجزائر في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية في جوانبها الأساسية نذكر منها: نسبة الاحتياطي القانوني، دور الملجأ الأخير للإقراض، نسبة السيولة، معدل الكفاية رأس المال.

ج- **التدريب و التثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية:** يسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية، في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيرا من البنوك الإسلامية، لذا يجب تهيئة الإطارات المؤهلة علمية وعملية للعمل بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال:

- إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة؛
- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية و تدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا بداخل البنك، وفي هذا

[1] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص313.

الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، ومركز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار بالقاهرة؛

- ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، التي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية مثل: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بالبحرين، التي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، ومجلس الخدمات الإسلامية، الذي يضع قواعد الحيطة و الحذر المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير بازل من جهة، وتراعي خصوصية العمل بالبنوك من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر:

يواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات و العقبات التي تتلخص فيما يلي:[1]

– **البيئة القانونية:** تحتكم المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي، وهو ما يجعل من البيئة المصرفية الجزائرية غير ملائمة لنشاط هذه المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية وهذا بالرغم من صدور النظام 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية، إذ يبقى هذا التنظيم غير كاف في ظل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيما اكبر وأعمق للصيرفة الإسلامية.

ومن بين أهم معيقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر عموما القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار المعاملات المصرفية الإسلامية.

– **نقص في كفاءة الموارد البشرية:** تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر مشكلة نقص في العنصر البشري المؤهل والمتخصص في مجال العمل المصرفي الإسلامي لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي و الذين تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية مما يصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي.

[1] منير خطوي، مبارك لسلوس، **النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد2، المجلد13، 2020، ص20.

– **معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:** تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التقليدية التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية فيها جنبا إلى جنب مع المصرفية التقليدية لا تعطي انتباها كافيا لأمرين هامين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي؛
- التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات العمل المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات و الضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء.

– **علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة البنك:** ويشمل ذلك العلاقات مع الإدارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي ومجلس الإدارة وجمعية المساهمين في المصرف و التي تتضمن ما يلي:

- **التبعية و عدم الاستقلال التام:** من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الإسلامية، أن هذه النوافذ كما تبين في السابق أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.
- **اختلاط الأموال:** من ضمن الأمور التي تشوب عمل النوافذ الإسلامية والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه.

ونستنتج أنه بالرغم من المساهمة القليلة للجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية إلا أنه هناك فرصة لتعزيز وترشيد تطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال:

- العمل على تعديل قانون النقد والقرض لإنجاز أرضية قانونية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي في جو تنافسي على الأقل مع البنوك التقليدية.
- الإعتراف بالعمل المصرفي الإسلامي.

خلاصة:

خلصنا من خلال هذا الفصل لعدة تجارب دولية رائدة حيث تطرقنا إلى التجربة الماليزية كتجربة ناجحة والتي استطاعت أن تحقق قفزة هائلة من بلد فقير بعد استقلاله عن بريطانيا إلى دولة تطمح أن تكون في مصاف الدول المتقدمة.

كما تطرقنا إلى تجارب دولية إسلامية كالتجربة الإمارتية التي أثبتت حدوث تحسن جوهري في جميع مِؤشرات الدراسة (السيولة، الربحية والنشاط) لبنك الإمارات الإسلامي وقدرته على تجاوز الأزمة المالية العالمية، وكذا التجربة البريطانية التي كانت في مقدمة الدول الأوروبية والسباقة لفتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية كتجربة ناجحة.

كما تعتبر النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية في الجزائر مشروع طموح ومكسب جدير بالتقدير، واستجابة جزئية لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي وفي انتظار تحقيق هذا المطمح المأمول فإن نجاح النوافذ الإسلامية يتوقف على الاستجابة لجملة من الإجراءات التي نراها كفيلة لتشجيع تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي.

الخاتمة

خاتمة

سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية وذلك من خلال التطرق في الجانب النظري للبنوك الإسلامية والبنوك التجارية حيث هذه الأخيرة تختلف عن نظيرتها اختلافا جوهريا كون البنوك الإسلامية قائمة على أساس عقائدي تعمل طبقا للشريعة الإسلامية، وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح الخسارة بخلاف البنوك التجارية القائمة على أساس الفائدة الربوية، فأقدمت الكثير من البنوك التجارية على الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها فمنها من قام بالتحول كليا للعمل البنكي الإسلامي ومنها من فضل إنشاء نوافذ للمعاملات الإسلامية وهذه الأخيرة هي التي تم التركيز عليها بخصوص هذه الدراسة، وهو ما يعرف بالتحول الجزئي والذي تقوم من خلاله البنوك التقليدية بتبني مدخل فتح نوافذ إسلامية تقدم من خلالها خدمات ومنتجات إسلامية ليتم تطوير هذه النوافذ فيما بعد لتصبح مصرفا إسلاميا بالكامل.

في حين تم إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي بدراسة حالة تجارب دولية رائدة وكانت التجربتين الماليزية والإماراتية مصنفتان كتجارب إسلامية ناجحة، كما تطرقنا للتجربة البريطانية كتجربة أوروبية ناجحة، حيث أن فكرة التحول الجزئي من خلال فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك الربوية فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة الصيرفة الإسلامية، أما بالنسبة لواقع فتح نوافذ إسلامية في الجزائر فرغم العراقيل التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية فإن التفاؤل في نجاح وتطوير منتجات الصيرفة الإسلامية يبقى قائما.

وقد ارتأينا أن تتضمن هذه الخاتمة النتائج المتعلقة بالبحث مع ذكر أهم التوصيات والإقتراحات إلى جانب آفاق الدراسة.

1/ نتائج الدراسة: توصلنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من النتائج نستعرضها في النقاط التالية:

- **نتائج الجانب النظري:** تتمثل أهم النتائج المستخلصة من الجانب النظري في:

➢ على الرغم من حداثة البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التجارية إلا أنها تعتبر منافسا قويا لها خاصة بعد التطور والنمو السريع الذي حققته المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية.

➢ تختلف البنوك الإسلامية إختلافا جذريا عن البنوك التقليدية خاصة في صيغ التمويل، وذلك نظرا للإختلاف في طبيعة هذا التمويل وكذا المبادئ والأسس الذي تحكمه.

- تعد ظاهرة فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية نتيجة صحوة للمجتمعات نحو الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وضرورة استبدال المعاملات الربوية بالمعاملات الإسلامية والتخلص من الحرام.
- تواجه البنوك التجارية عند فتحها للنوافذ للمعاملات الإسلامية صعوبات ومعوقات تحد من نجاحها ومن أهمها مشكلة توفير رأس المال المدفوع للفرع الإسلامي، واستقلاليته عن رأسمال البنك التقليدي الأم، وعدم اختلاط استخداماته مع المعاملات المصرفية التقليدية.
- يحتاج العمل في المصرفية الإسلامية إلى إعداد كوادر بشرية مصرفية مؤهلة.
- تختلف أشكال تحول البنوك التقليدية لممارسة المصرفية الإسلامية بين التحول الكلي أو الجزئي وذلك بحسب ظروف البيئة المصرفية القانونية والإدارية ناهيك عن طبيعة المجتمع وثقافته وكذا التعامل مع بنوك أخرى.

- **نتائج الجانب التطبيقي:** تتمثل أهم النتائج المستخلصة من الجانب التطبيقي في:

- أصبحت النوافذ الإسلامية محط اهتمام الكثير من الدول في العالم، فهي تمثل إضافة للقطاع المصرفي وتزيد من قوته الاقتصادية والمالية، إذ تساهم ماليزيا وحدها بما يعادل 20.3% من إجمالي حجم التمويل الإسلامي العالمي.
- نجاح فكرة فتح نوافذ إسلامية دفع بالبنوك التجارية الإماراتية إلى تبني هذه الفكرة وتجسيدها في أرض الواقع.
- من أجل نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر لا بد من توفر عدة مقومات أهمها التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين.
- تحظى تجربة النوافذ الإسلامية بالقبول والنجاح، وذلك من خلال عرضنا للتجارب العربية والإسلامية.

2/ اختبار فرضيات الدراسة:

بعد إتمامنا الدراسة من مختلف جوانبها واستعراض عناصر الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي تم اختيار صحة الفرضيات المعتمدة في بداية الدراسة وقد توصلنا إلى ما يلي:

- بخصوص الفرضية التي تقوم على أن دوافع البنوك التقليدية لفتح نوافذ إسلامية تتمثل في دوافع عقائدية وأخرى تسويقية، تم إثباتها فدافع البنوك التقليدية لفتح نوافذ إسلامية يقوم على أساس عقائدي تعمل طبقا للشريعة الإسلامية و على أساس تسويقي تتمثل لتحقيق أكبر ربح في السوق.

- أما الفرضية المتعلقة بأن الأخذ بأسلوب النوافذ الإسلامية هي خطوة مشجعة نحو التحول إلى بنك إسلامي قائم تم إثباتها وذلك من خلال دراستنا في الجانب التطبيقي لعدة تجارب عالمية لتحول المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ التمويل الإسلامي وما حققته من نجاح.

3/ الاقتراحات:

بعد دراسة لموضوع واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية وفي ضوء النتائج المتوصل إليها، في ما يلي تقديم لبعض التوصيات:

- أفضل طريقة لتبني البنوك التجارية للعمل المصرفي الإسلامي تتمثل في فتح نوافذ للمعاملات الإسلامية بالشراكة مع بنوك إسلامية محلية وأجنبية ناجحة في هذا المجال للاستفادة منها.
- القيام بحملات إعلانية و إشهارية لتوعية الأفراد بأهمية النوافذ الإسلامية.
- تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية من حيث التكوين والتدريب على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.
- إنشاء معاهد وفتح تخصصات بالجامعات لتكثيف الدراسات والبحوث في مجال الصيرفة الإسلامية وإعداد إطارات ذو خبرة في مجال العمل البنكي الإسلامي.
- ضرورة إستفادة المصارف التقليدية من تجارب المصارف التقليدية التي تحولت جزئيا إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ التمويل الإسلامي، وذلك لما أثبتته الدراسة من نجاح هذا المدخل.
- توفير المناخ الملائم لعمل البنوك الإسلامية ومراعاة خصوصيتها باعتبارها لا تتعامل بالفائدة وذلك بوضع قانون خاص بها أو إجراء تعديلات في القوانين السائدة والتي من شأنها مساعدتها في القيام بعملها.
- الحرص التام على عمل النوافذ الإسلامية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعدم إختلاط الأموال وأرباحها مع البنك الربوي.

4/ آفاق الدراسة:

من خلال عرضنا لمختلف جوانب الدراسة وبالرغم من الصعوبات فيما يتعلق بنقص المادة العلمية التي تتناول هذا الموضوع، إلا أن له أهمية بالغة مما يطرح آفاق للبحث مستقبلا لدراسات أخرى أهمها:

- دور الفروع والنوافذ الإسلامية في التصدي للأزمات المالية.
- أثر التوجه نحو فروع المعاملات الإسلامية على ربحية البنوك التجارية الإسلامية.
- إمكانية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **الكتب باللغة العربية:**

1-أحمد عبد العزيز النجار، **حركة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار سبرينت للنشر، مصر، 1993.

2-أحمد شعبان محمد على، **الصكوك و البنوك الإسلامية أدوات لتحقق التنمية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

3-أحمد سليمان خصاونه، **المصارف الإسلامية**، دار جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

4-أحمد صبحي العيادي، **أدوات الإستثمار الإسلامية**، الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 2014.

5-مصطفى السنهوري، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

6- إلهام جهاد صالح، **بيع السلم كأداة تمويل في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2014.

محمد الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.[1]

7- جميل السعودي، **إدارة المؤسسات المالية المتخصصة**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

8- حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2013.

9- حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أدائها المالي و آثارها في سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2011.

10- خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

11- خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، **نماذج و عمليات البنك الإسلامية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.

12- خالد وهيب الراوي، **إدارة العمليات المصرفية**، دار المناهج، عمان، 2003.

13- خبابه عبد الله، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013.

14- رائد نصري أبو مؤنس، **تمويل خدمات المنافع في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر و التوزيع، عمان، 2013.

15- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 1996.

16- سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

17- شهاب أحمد سعيد العزيزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2011.

18- شوقي بورقبة، هاجر زراقي، **إدارة المخاطر الإئتمانية في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2015.

19- شوقي بورقبة، **التمويل في البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

20- صادق راشد الشمري، **أساسيات الإستثمار في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2011.

21-عاطف وليم أندرواس، **التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

22- عبد الرزاق رحيم الهيتي،**المصارف الإسلامية بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 1997.

23-عبد الرزاق بن نجيب، خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

24-عبد الرحمن يسرى أحمد، **قضايا إسلامية معاصرة في النقود و البنوك و التمويل**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2001.

25- عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات و تطبيقات**، الجزائر، 2016.

26- عصام عمر أحمد مندور، **البنوك الوضعية و الشرعية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.

27- فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.

28- فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2007.

29- قتيبة عبد الرحمن العاني، **التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 2013.

30- متولي عبد القادر، **إقتصاديات النقود و البنوك**، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

31- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

32- محمد محمود المكاوى، **الاستثمار في البنوك الإسلامية**، دار رؤية للنشر و التوزيع، 2011.

33- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الاولى، دار المناهج للنشر، الأردن، 2006.

34- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العملية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

35- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية، الأسس النظرية و التطبيقات العملية**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2011.

36- مصطفى كمال السيد طايل، **القرار الإستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.

37- مكرم عبد المسيح باسيلى، **المعاملات المصرفية المحاسبة و الإستثمار و تحليل القوائم المالية**، الناشر المكتبة العصرية، 2008.

العاني إيمان، **البنوك التجارية و تحديات التجارة الإلكترونية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

❖ **المجلات والجرائد:**

1-بنوجعفر عائشة، **الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية**، المجلة المغاربية للإقتصاد و المانجمنت، المجلد 7، العدد1، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، 2020.

2-جعفر هني حمد، **نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2017.

3-سليمان عبد الله ناصر، **مؤتمر المصارف الإسلامية في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية**، مجلة نيوز اليمن، 2010، ص01.

4-سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

5-سمير مصطفى متولي، **فروع المعاملات الإسلامية مالها و ما عليها**، مجلة البنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 40، 1984.

6-فلاق علي، سالمي رشيد، **النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد 4، العدد 2، 2018.

7-فؤاد بن علي، **البنوك الإسلامية في أوروبا الواقع والآفاق**، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، العدد12، 2013.

8-لعلا رمضاني، البرود أم الخير، **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية**، مجلة الإمتياز لبحوث الإقتصاد و الإدارة، المجلد الأول، العدد الثاني، الأغواط، الجزائر، 2017.

9-معارفي فريدة، مفتاح صالح، **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميترا التجاري نموذجا**، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد3، 2014، ص272.

10-منى لطفي بيطار، منى خالد فرحات، **آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصلدية و القانونية، المجلد25، العدد2، سوريا، 2009.

11-منير خطوي، مبارك لسلوس، **النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد2، المجلد13، 2020.

12-نجيب سمير خريس و آخرون، **فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية التقليدية الأردنية من وجهة نظر العاملين فيها**، المجلد 14، العدد 4، جامعة البرموك، الأردن، 2018.

❖ **الرسائل الجامعية:**

1-بوحيضر رقية، **إستراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

2-رقيق علاء الدين، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017-2018.

3-سندس ريحان باهي، **دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية**، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017-2018.

4-عبد الله بن عبد العزيز المعجل، **لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1427.

5-قومية سفيان، بلعزوز بن علي، **تجربة بنك المشرق الإماراتي في التحول الجزئي إلى مصرف إسلامي من خلال مدخل النوافذ الإسلامية**، كلية العلوم الإقتصادية والإجتماعية وعلوم التسيير، جامعة الشلف.

6-محمد صبري بن زكريا، **نافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية** – دراسة حالة بنك بوميبترا التجاري، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، عمان، 1999.

7-نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و الإسلامية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.

8-نوال بن عمارة، **محاسبة البنوك الإسلامية دراسة بنك البركة الجزائري**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016-2017.

❖ **المواقع**

1-http:// www.alittihad.details, 3/08/2021, 15:25.

2- www.alsalamalgeria.com, 3/08/2021, 18:30h.

3-https://www.bnm.gov.my/index.phpch=fs&pg=fs_mfs_lis&ac=118&lang=en, 29/7/2021, 21:17.

4-http:// www.masherqbank.com, 1/08/2021 ,19:16 .

❖ **المؤتمرات**

1-عبد اللطيف جناحي، **إستراتيجية البنوك الإسلامية و أهدافها**، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، الطبعة الأولى، 1987

2- فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2005.

❖ **الكتب باللغة الأجنبية:**

Muhammad Hani،**Différences and similarities in Islamic and conventional banking**، international journal of business and social science، national university of computer & emerging sciences، Pakistan، no 2 February 2011.

الملخص:

إن النجاح الذي عرفته المصارف الإسلامية في كافة أرجاء العالم خصوصا في ظل الأزمة المالية العالمية دفع بالبنوك التقليدية إلى الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية باعتبارها بديل إستراتيجي من البدائل التمويلية المتاحة، من خلال دراستنا توصلنا إلى أن بعض دول العالم تحاول خوض تجربة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية تلبية لرغبات زبائنها، ومقارنة تجارب دولية رائدة لكل من ماليزيا وبريطانيا والإمارات كتجارب ناجحة أثبتت أن الأخذ بأسلوب الفروع والنوافذ الإسلامية هي خطوة مشجعة نحول التحول إلى بنك إسلامي قائم.

الكلمات المفتاحية:

البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، النوافذ الإسلامية، الصيرفة الإسلامية.

Abstract:

The success of islamic banks around the world espeecially in light of the recent global financial crisisis has prompted conventional banks to adopt the islamic banking model as a strategic alternative to financing alternatives.

Through our study, we concluded that some countries in the world are trying to experience the opening of branches and windows for islamic transactions in their commercial banks to meet the desires of their customers, and to compare the pioneering international experiences of Malaysia, Britain, Emirates as successuful experiences that have proven that the adoption of a method Islamic branches and windows are an encouraging step towards becoming an exisiting Islamic bank.

Key words:

Commercial banks, Islamic banks, branches and Islamic windows, Islamic banking.